بناء أفضل للمستقبل

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢١

التعافي في سبيله للتحقق، غير أن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة العالمية قد تستمر لعدة سنوات قادمة.

وفي ظل ما سببته الأزمة من تفاقم لمواطن الضعف التي كانت قائمة قبل الجائحة، فإن آفاق التعافي آخذة في التباعد فيما بين البلدان. فقد بات نصف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقريبا وبعض البلدان متوسطة الدخل عرضة لمخاطر التأخر أكثر عن اللحاق بالركب، مما يضيع الكثير من مكاسب التقدم التي حققتها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. وداخل البلدان، يتزايد كذلك انعدام المساواة؛ فالعمالة الأقل مهارة، والشباب، والنساء، والعاملون في القطاع غير الرسمي يعانون من خسائر في الدخل أكثر من الفئات الأخرى.

والحفاظ على هذا التعافي يقتضي دفعة مستمرة على مستوى السياسات، بما في ذلك لتأمين الحصول على اللقاحات والتوسع في توفيرها ومواصلة توفير الإمدادات الاقتصادية الحيوية والدعم على مستوى السياسات الموجه للمستحقين، بما يتفق مع كل مرحلة من مراحل الجائحة، وقوة التعافي الاقتصادي، والخصائص الهيكلية لكل بلد على حدة. وسيشكل التعاون متعدد الأطراف مطلبا حيويا لضمان حصول كل البلدان على اللقاحات بصورة عادلة وإتاحة الفرص الكافية للحصول على السيولة العالمية أمام الاقتصادات التي تعاني قيودا مالية.

ومع تقدم مسيرة التعافي، ينبغي تكثيف الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات العامة في رأس المال البشري والبنية التحتية الخضراء والرقمية بغية تسهيل إعادة توزيع الموارد والحد من الآثار الغائرة طويلة الأجل. وبالبناء من أجل مستقبل أكثر خضرة واستعدادا للرقمنة واحتواء للجميع، ستتمكن اقتصادات العالم من تحقيق نمو أعلى وأكثر استمرارية.

رسالة من المدير العام

عزيزي القارئ،
مر أكثر من عام على بداية أزمة لا مثيل لها، حشدنا لمواجهتها استجابة لا مثيل لها.

ففي نهاية إبريل، كان الصندوق قد وافق على قروض إلى ٨٦ بلدا بإجمالي يتجاوز ١١٠ مليارات دولار منذ بداية الجائحة – وهو مبلغ قياسي. وكانت الموافقة في أغسطس ٢٠٢١ على توزيع مخصصات جديدة من حقوق السحب الخاصة إجراءً غير مسبوق آخر. ونظرا لقيمة المخصصات التي تعادل ٦٥٠ مليار دولار، فإن هذا التوزيع هو الأكبر في تاريخ الصندوق وسيحقق زيادة كبيرة في الاحتياطيات والسيولة لدى البلدان الأعضاء، دون زيادة أعباء مديونيتها. ونحن نستكشف أيضا الخيارات التي تستطيع من خلالها البلدان ذات المراكز المالية القوية تحويل جزء من مخصصاتها للبلدان الضعيفة على أساس طوعي.

وإلى جانب التدابير العاجلة والاستثنائية التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية، ساعدت هذه الإجراءات على إرساء أساس صلب يرتكز عليه الاقتصاد العالمي في المراحل المبكرة من الأزمة ووفرت الأساس للتعافي البازغ. غير أن هذا التعافي يمضي في مسارين: فالثروات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم آخذة في التباين على نحو خطير، مدفوعة بالفروق الكبيرة في فرص الحصول على اللقاحات ونطاق تقديم الدعم من السياسات. فمع استرداد النشاط عافيته في الاقتصادات المتقدمة، تتزايد الأزمة عمقا في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ولا يزال تطعيم العالم كله في أسرع وقت ممكن هو المهمة الأكثر إلحاحا. وقد تقدم خبراء الصندوق في شهر مايو بخطة تبلغ تكلفتها ٥٠ مليار دولار أمريكي تستهدف تطعيم ٤٠٪ على الأقل من السكان في كافة البلدان مع نهاية عام ٢٠٢١ و٦٠٪ مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٢ – وهو ما يمثل استثمارا يمكن أن يعزز النشاط الاقتصادي العالمي بتريليونات الدولارات على مدار السنوات القليلة القادمة.

وسيكون سد هذه الفجوة عاملا أساسيا في القضاء على الجائحة وضمان تحقيق تعاف مستدام على المدى الطويل في كل مكان.

والأولوية العاجلة الثانية هي مساعدة البلدان في معالجة تزايد أعباء الدين العام. فمستويات الدين المرتفعة في الفترة السابقة على الأزمة تركت العديد من البلدان منخفضة الدخل أكثر عرضة للمخاطر وتواصل تقييد قدرتها على توفير الدعم اللازم بشدة من السياسات. لذا توسعنا في توفير التمويل بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل وقدمنا تخفيفا لأعباء ديون ٢٩ بلدا من أفقر بلداننا الأعضاء، مما أتاح لها فرصة لالتقاط الأنفاس. ولكن هناك المزيد مما ينبغي عمله، بما في ذلك من خلال «إطار العمل المشترك لمعالجة الديون» الذي وضعته مجموعة العشرين ويدعمه الصندوق بفعالية.

وأخيرا، على العالم أن يقتنص الفرصة السانحة للبناء أفضل للمستقبل. ويجب أن نعمل على وضع سياسات لا يقتصر دورها على تقوية التعافي على المدى القريب بل سياسات ذات أثر تحويلي توفر الأساس لاقتصاد عالمي في المستقبل يتميز بأنه أكثر خضرة واستعدادا للرقمنة واحتواء للجميع. ونرى الآن أكثر من أي وقت مضى الانعكاسات العميقة لتغير المناخ على الأداء الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي، ونضع هذه الجوانب الحيوية المتعلقة بالعمل المناخي في صميم عملنا.

وهذا التقرير السنوي يسلط الأضواء على عمل الصندوق ونطاق تغطيته لهذه المجالات، من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات، والإقراض، وتنمية القدرات. وإلى جانب جهود موظفينا بلا كلل، يركز التقرير على عمل المجلس التنفيذي للصندوق، الذي تمثل توجيهاته ودوره الإشرافي عاملين محوريين في جهودنا لضمان تحقيق الاستقرار المالي والنمو على المستوى العالمي.

وبينما كانت غالبية تطورات هذه الجائحة واستجاباتنا لمواجهتها غير مسبوقة، فإن القيم التي نشأنا عليها – التي ترتكز على التعاون الدولي ودعم بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا – سوف تظل قائمة.

كريستالينا غورغييفا
المدير العام

لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو منظمة تضم ١٩٠ بلداً عضواً تعمل على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وتأمين الاستقرار المالي، وتيسير التجارة الدولية، وتشجيع معدلات التوظيف المرتفعة والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في مختلف أنحاء العالم. وتتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي – أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكِّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينهم. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، كما يشرف على جهود الصندوق من أجل تنمية القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠٢٠ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢١، ما لم يذكر خلاف ذلك. وتعكس محتويات التقرير آراء المجلس التنفيذي ومناقشاته بشأن السياسات حيث كانت له مشاركات فعالة في إعداد هذا التقرير السنوي.

تبدأ **السنة المالية في صندوق النقد الدولي** في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل، والتحليلات واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين. ووحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق؛ وتستخدم القيم التقريبية في تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢١، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٦٩٦٣٨٥ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الأمريكي، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٤٣٥٩٩ دولار أمريكي لوحدة حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠٢٠) هو ٠,٧٣١٨٤٩ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الأمريكي، و ١,٣٦٦٤٠ دولار أمريكي لوحدة حقوق السحب الخاصة. «مليار» تعني ألف مليون، و«تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع التفاوتات الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب. ولا يشير مصطلح «بلد» حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون الدولي والأعراف الدولية. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في أي خرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

في ٣٠ إبريل ٢٠٢١ كان سعر صرف **وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي** هو **٠,٦٩٦٣٨٥**

وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الأمريكي

وكان سعر صرف **الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة** هو **١,٤٣٥٩٩ دولار أمريكي**

أدوار الصندوق الرئيسية الثلاثة

الرقابة الاقتصادية

إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

الإقراض

إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك نقص النقد الأجنبي من جراء تجاوز المدفوعات الخارجية إيرادات النقد الأجنبي.

تنمية القدرات

توفير مساعدات تنمية القدرات (بما في ذلك المساعدة الفنية والتدريب)، عند الطلب، لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية وتصميم السياسات الاقتصادية السليمة وتنفيذها.

ويقع مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة مع بلدانه الأعضاء. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق: www.imf.org.

المختصرات

AE	advanced economy	اقتصاد متقدم
BBA	bilateral borrowing agreement	اتفاق اقتراض ثنائي
CCAMTAC	Caucasus, Central Asia, and Mongolia Regional Capacity Development Center	المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
CD	capacity development	تنمية القدرات
COVID-19	disease caused by the coronavirus SARS-CoV-2	مرض فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الضائقة التنفسية الحادة الوخيمة
DSSI	Debt Service Suspension Initiative	مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
EM	emerging market	سوق صاعدة
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FY	financial year	السنة المالية
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IT	information technology	تكنولوجيا المعلومات
LIC	low-income country	بلد منخفض الدخل
LIDC	low-income developing country	بلد نام منخفض الدخل
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PRS	Poverty Reduction Strategy	استراتيجية الحد من الفقر
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق استعداد ائتماني
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDR	special drawing right	حق السحب الخاص
SLL	Short-Term Liquidity Line	خط السيولة قصيرة الأجل
UCT	upper credit tranche	الشرائح الائتمانية العليا

بناء أفضل للمستقبل

الجزء ١: لا وقت للتراخي ٧

كوفيد-١٩ ٨

التباعد الكبير ١٣

ديناميكية الدين ١٥

نحو مستقبل أخضر ورقمي يتسم بالاحتوائية ١٧

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به ٢٢

الرقابة الاقتصادية ٢٤

الإقراض ٢٦

تنمية القدرات ٣٦

الجزء ٣: من نحن ٤٦

المديرون التنفيذيون ٤٨

فريق الإدارة العليا ٥٣

الموارد ٥٤

المساءلة ٦٠

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية ٦٤

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢١
طالع المزيد على شبكة الإنترنت
WWW.IMF.ORG/AR2021

الجزء ١:

لا وقت للتراخي

كوفيد-١٩

لقد تمكنا من اجتناب ركود كبير ثان بفضل الاستجابة العالمية غير المسبوقة على صعيد السياسات.

عام مضى منذ تفشي جائحة كوفيد-١٩ عالميا، وها هو التعافي أخيرا في مساره نحو التحقق. فبعد انكماش حاد في عام ٢٠٢٠، يمضي النشاط الاقتصادي العالمي على مسار أكثر ثباتا فيما تواصل الاقتصادات التكيف مع أساليب العمل الجديدة وتستمر عمليات التطعيم ضد الفيروس. وساعدت سرعة تحرُّك السياسات عالميا، بما في ذلك التدابير النقدية الاستثنائية والدعم المالي البالغ ١٦ تريليون دولار، على منع وقوع ركود كبير آخر (انظر الشكل البياني ١-١). ولولا هذه التدابير لكان الانكماش العالمي في العام الماضي قد تفاقم بمقدار ثلاثة أضعاف.

وقد تحرك الصندوق على وجه السرعة لتقديم المساعدة المالية لعدد غير مسبوق من البلدان التي تواجه احتياجات ملحة لتمويل موازين مدفوعاتها في أعقاب تفشي الجائحة. ولتلبية هذا الطلب، زاد الصندوق حدود استخدام موارد التمويل الطارئ وتسهيلاته الإقراضية بصفة مؤقتة حتى نهاية عام ٢٠٢١. وفي المجمل، تمت الموافقة على قروض إلى ٨٦ بلدا بأكثر من ١١٠ مليارات دولار منذ بداية الأزمة، فبلغ مجموع التزامات الصندوق بتقديم القروض أكثر من ٢٨٥ مليار دولار، مع صدور الموافقة بالفعل على أكثر من ثُلث هذا المبلغ منذ شهر مارس ٢٠٢٠. (انظر الشكل البياني ١-٢).

ولتعزيز دعم التعافي، تمت إحالة اقتراح بتوزيع عام لمخصصات حقوق السحب الخاصة بقيمة ٦٥٠ مليار دولار (حوالي ٤٥٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) إلى المجلس التنفيذي للصندوق للنظر فيه. وسيكون هذا التوزيع هو الأكبر في تاريخ الصندوق، بحيث يتيح دفعة كبيرة من السيولة للبلدان الأعضاء، دون زيادة أعباء الديون، عن طريق تكملة الأصول الاحتياطية القائمة. وسوف يؤدي ذلك إلى تحرير الموارد اللازمة بشدة للجهود في مجالي الصحة والتعافي الاقتصادي. ويعمل الصندوق أيضا على خيارات التحويل الطوعي لبعض حيازات حقوق السحب الخاصة لمساعدة البلدان الضعيفة على التعافي.

ولتوفير أحدث المعلومات الجارية حول السياسات التي تنتهجها الحكومات للحد من آثار جائحة كوفيد-١٩، أنشأ الصندوق أداة تتبع السياسات التي تلخص الاستجابات الاقتصادية الأساسية التي تصدرها الحكومات لمواجهة الجائحة. وتشمل هذه الأداة بيانات ١٩٧ اقتصادا ويجري تحديثها بانتظام.

الشكل البياني ١-١

الإنفاق الحكومي منع وقوع ركود كبير آخر

(٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠)

التدابير النقدية الاستثنائية ساعدت في وضع ركيزة يستند إليها الاقتصاد العالمي.

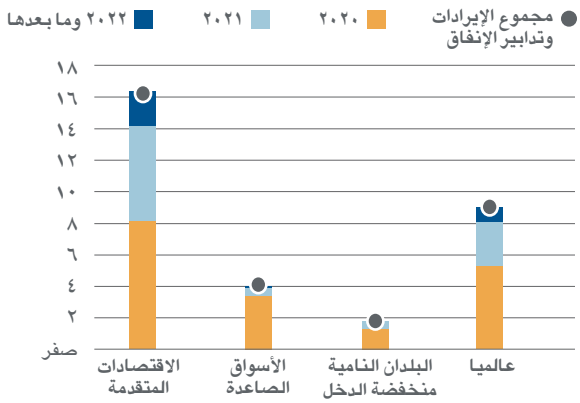

المصادر: قاعدة بيانات تقرير الراصد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي بشأن تدابير المالية العامة في مواجهة جائحة كوفيد-١٩؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-٢

الدعم المالي من صندوق النقد الدولي

(حسب سنة صدور الموافقة؛
بمليارات حقوق السحب الخاصة)

تلقى الصندوق عددا غير مسبوق من طلبات الحصول على التمويل الطارئ.

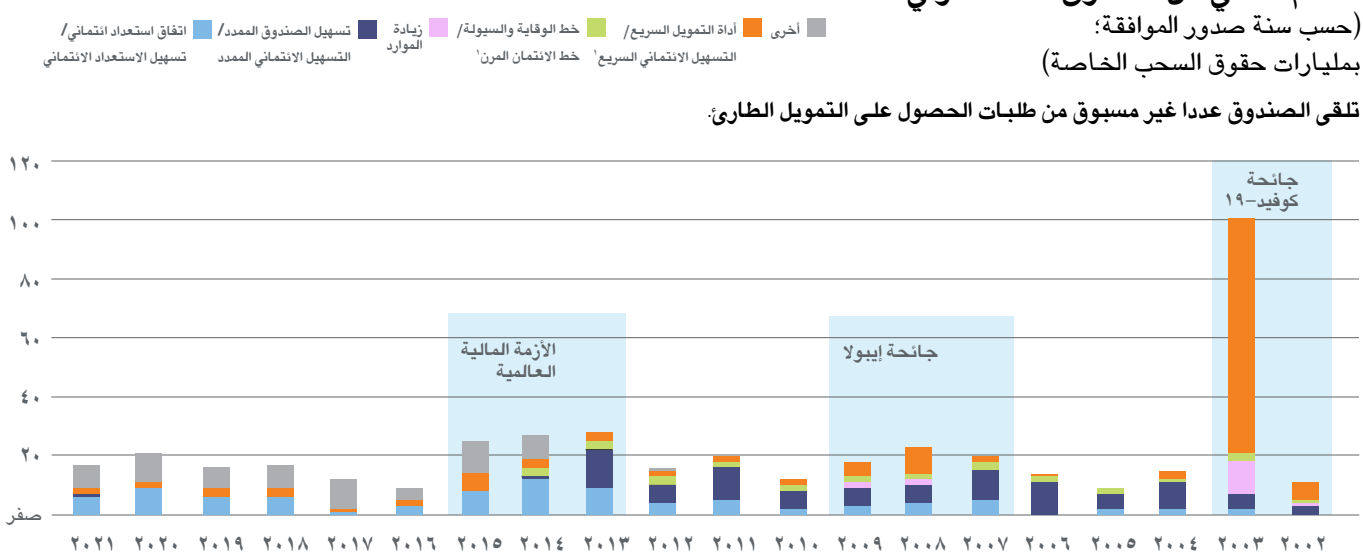

المصادر: قاعدة بيانات مراقبة اتفاقات الصندوق؛ والإدارة المالية بالصندوق؛ وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالصندوق.

ملحوظة: البيانات لعام ٢٠٢١ هي للفترة من يناير إلى إبريل فقط ولا تغطي السنة التقويمية بالكامل.

[1] أرقام خط الوقاية والسيولة/خط الائتمان المرن وأداة التمويل السريع/تسهيل الصندوق الممدد تشمل الأدوات المنشأة سابقا.

الجزء ١: لا وقت للتراخي

+١١٠ مليارات **دولار** مجموع القروض المقدمة إلى **٨٦** بلدا منذ بداية الأزمة

تخفيف أعباء الديون

تضررت البلدان النامية منخفضة الدخل من جراء طائفة استثنائية من الصدمات الخارجية، منها حدوث انكماش حاد في الصادرات الحقيقية، وانخفاض أسعار الصادرات، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج وعائدات السياحة. فهذه البلدان دخلت الأزمة بموارد محدودة ومستويات مديونية مرتفعة، مما قيد إلى حد كبير قدرتها على الاستجابة (انظر الشكل البياني ١–٣).

ويمثل الدعم من المجتمع الدولي مطلبا حيويا لتمكين هذه البلدان من التعافي من الجائحة، ويشمل ذلك الدعم لتخفيف أعباء الديون، وهو ما قدمه الصندوق بالفعل إلى ٢٩ بلدا من أفقر بلدانه الأعضاء من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وهناك مساع جارية في الوقت الراهن لتوفير موارد إضافية لتقديم تخفيف أعباء الديون لمدة سنتين كاملتين حتى نهاية إبريل ٢٠٢٢، لتغطية احتياجات تخفيف أعباء الديون من أكتوبر ٢٠٢١ إلى إبريل ٢٠٢٢ ولضمان توافر الموارد الكافية في هيئة منح لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء في ظل الصدمات الأخرى المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون في المستقبل. وحتى الآن أمكن توفير مساهمات بإجمالي قدره ٧٨٥ مليون دولار من جهات مانحة شملت بلغاريا والصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان ولكسمبرغ ومالطا والمكسيك وهولندا والنرويج والفلبين وسنغافورة والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

وقد توفرت موارد تخفيف أعباء الديون كذلك من خلال مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين، والتي ساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دعمها. وبعد دخول هذه المبادرة حيز التنفيذ في مايو ٢٠٢٠ قدمت تخفيفا لأعباء الديون قدره ٥,٧ مليار دولار إلى ٤٣ بلدا بنهاية عام ٢٠٢٠. وبتمديد العمل بهذه المبادرة مرتين كل منهما لمدة ستة أشهر حتى نهاية ٢٠٢١ فسوف توفر مساعدات ضخمة لتخفيف أعباء خدمة الدين.

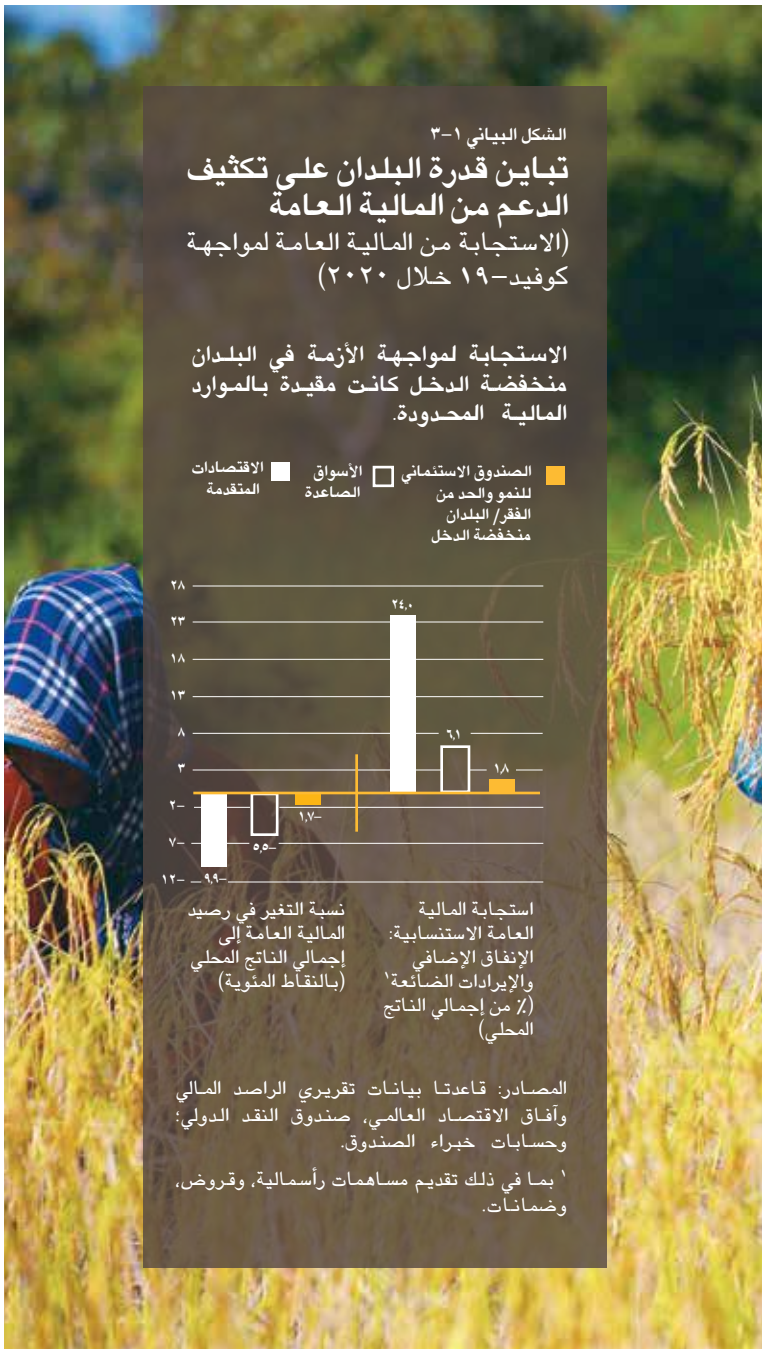

دعا صندوق النقد الدولي لتعزيز تدابير الشفافية والمساءلة. ومشورته في هذا الشأن واضحة: «بذل كل جهد ممكن، ولكن مع التأكد من توثيق التكاليف».

تشجيع الحوكمة الرشيدة

تضطلع الحكومات حول العالم حاليا بدور أكبر في اقتصادات بلدانها، بحيث تعجل من الإنفاق وتقديم الخدمات لمكافحة الجائحة. وهذا الدور الموسع ضروري ولكنه قد يؤدي أيضا إلى زيادة فرص الفساد. ومع الإقرار بهذه المخاطر، دعا الصندوق لتعزيز تدابير الشفافية والمساءلة. ومشورته في هذا الشأن واضحة: «بذل كل جهد ممكن، ولكن مع التأكد من توثيق التكاليف».

وقد سعى الصندوق إلى إرساء تدابير محددة للحوكمة في البلدان المتلقية للتمويل الطارئ. وتشمل هذه التدابير تعهدات بنشر تقارير الإنفاق على متطلبات جائحة كوفيد-١٩ ونتائج تدقيقها، بالإضافة إلى عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة، بما في ذلك أسماء الشركات التي ترسو عليها هذه العقود وملاكها المستفيدين. وهذه المعلومات ضرورية لمنع تضارب المصالح والتهرب الضريبي كما أنها تسمح للجمهور برصد المستفيدين من العقود العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم البلدان المتلقية للمساعدات بالخضوع لتقييم الضمانات الوقائية، وهو عبارة عن مراجعة تشخيصية لإطار الحوكمة والرقابة في البنك المركزي.

الجزء ١: لا وقت للتراخي

وتستمر معالجة مواطن الضعف الأطول أمدا المتعلقة بالحوكمة والفساد في ظل إطار الصندوق الأوسع نطاقا، وهو إطار عام ٢٠١٨ لتعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة، مع التركيز على اتفاقات الإقراض متعددة السنوات وأعمال الرقابة، بما في ذلك ما هو في سياق التقييم الطوعي لجوانب الفساد العابرة للحدود. ويكثف الصندوق أيضا جهوده المتعلقة بالمساعدة الفنية والتدريب في مجالات مثل الإدارة المالية العامة، وأطر مكافحة الفساد وغسل الأموال، وشفافية المالية العامة، والإدارة الضريبية، بما في ذلك من خلال بعثات التشخيص المتعمق لحالة الحوكمة. وحتى الآن، هناك أكثر من اثنتي عشرة بعثة إما اختتمت أعمالها أو لا تزال جارية. وقد تم كذلك تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى، ومنها البنك الدولي، ومجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد المنبثقة عن مجموعة العشرين، ومجموعة العمل المعنية بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية والمنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، بالإضافة إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني.

التحول إلى الصيغة الإلكترونية

اضطر الصندوق كغيره من المنظمات الدولية إلى المسارعة بالتكيف مع أساليب العمل الجديدة نتيجة تفشي الجائحة. فقد تحولت كل اجتماعات المجلس التنفيذي، وبعثات الرقابة، ومراجعات البرامج، وتنمية القدرات إلى صيغة إلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

وتم تقديم الدعم العاجل والآني في هيئة مشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لأكثر من ١٦٠ بلدا في صيغة إلكترونية عبر الإنترنت حول موضوعات تراوحت بين إدارة الدين والحوكمة خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. وعلى الرغم من أوجه قصور الربط بشبكة الإنترنت، فقد كان الجانب الأكبر من هذه المشاركات الإلكترونية عبر الإنترنت مع دول هشة ومتأثرة بالصراعات، وبلدان منخفضة الدخل، ودول صغيرة. وفي فبراير ٢٠٢١ تم افتتاح مركز إقليمي جديد لتنمية القدرات لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا. كذلك تم التوسع في العام الماضي في مناهج دورات التعلم من بُعد، والندوات عبر الإنترنت، والدورات التدريبية.

وقد عقدت الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢٠ واجتماعات الربيع لعام ٢٠٢١ عبر شبكة الإنترنت، شارك خلالها الآلاف من أعضاء الوفود إلكترونيا من مختلف بلدان العالم في مئات الفعاليات. ونجاح هذه الاجتماعات هو دلالة على قدرة التكيف الكبيرة التي أظهرها مجتمع صندوق النقد الدولي. ✺

التباعد الكبير

ما لم تبذل جهود إضافية لإتاحة فرصة عادلة للجميع، يمكن أن تتسع فجوات المستويات المعيشية بين البلدان اتساعا كبيرا.

ساهمت الاستجابة غير المسبوقة على صعيد السياسات والتقدم السريع في تطوير اللقاحات في انتشال الاقتصاد العالمي من حالة ركود عميق، ولكن التداعيات الاقتصادية من جراء الجائحة قد تستمر لعدة سنوات – لا سيما بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على السياحة، التي تكبدت بعض أكبر الخسائر.

وتتباعد مسارات التعافي من الجائحة بدرجة تدعو للقلق فيما بين البلدان وداخل كل منها، فيما يرجح أن تكون هناك ندوب غائرة دائمة في البلدان التي لديها مواطن ضعف قائمة من قبل، وقدر أقل من الموارد اللازمة لتقديم دفعة منشطة من المالية العامة، ونشر اللقاحات، وإعادة تدريب القوى العاملة. وتمثل الفروق في معدلات التطعيم والاستجابات من سياسات المالية العامة والسياسات النقدية عوامل دافعة لهذا التباعد. وتتسبب مسارات التعافي المتباعدة في توسيع فجوة المستوى المعيشي بين مختلف البلدان، حيث بات نصف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقريبا وبعض البلدان متوسطة الدخل عرضة لمخاطر التأخر أكثر عن اللحاق بالركب.

ويتزايد كذلك التباعد في مسارات التعافي داخل البلد الواحد، حيث تتضرر قطاعات الشباب، والنساء، والعمالة منخفضة المهارات، والقطاعات كثيفة المخالطة المباشرة أكثر من سواها.

الجزء ١: لا وقت للتراخي

البلدان منخفضة الدخل ستحتاج إلى **٢٠٠ مليار دولار** بين العام الحالي وعام ٢٠٢٥ للاستجابة للجائحة ومبلغ آخر قدره **٢٥٠ مليار دولار** للعودة إلى مسارها قبل الأزمة نحو التقارب مع الاقتصادات المتقدمة

ونظرا لأن الأزمة أدت إلى تسارع قوى التغيير التحويلي المتمثلة في الرقمنة والأتمتة، فإن بعض الوظائف التي فُقِدت لا يرجح أن تعود. وقد تؤدي الانتكاسات المتباينة في المسار التعليمي إلى زيادة تباعد مسارات التعافي. ففي عام ٢٠٢٠ فقد أطفال المدارس في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل عددا أكبر من الأيام الدراسية مقارنة بالأطفال في الاقتصادات المتقدمة (انظر الشكل البياني ١–٤). ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن هناك ٦ ملايين طفل معرضون لخطر التسرب الدراسي في عام ٢٠٢١، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب سلبية يمتد تأثيرها مدى الحياة.

الدعم اللازم للبلدان الضعيفة

خلال العقد السابق لعام ٢٠١٩، كانت البلدان منخفضة الدخل تحرز تقدما ملحوظا نحو التقارب في الدخل مع الاقتصادات المتقدمة. غير أن جائحة كوفيد–١٩ وجهت ضربة عنيفة في هذا الخصوص للبلدان منخفضة الدخل، مما دفع عددا آخر من السكان يقدر بحوالي ٩٥ مليون نسمة إلى هوة الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠ مقارنة بتوقعات ما قبل حقبة كوفيد–١٩. ولا يزال تكثيف جهود إنتاج اللقاحات وتوزيعها بأسعار في المتناول يمثلان أولوية رئيسية. ولكن هناك حاجة أيضا لدعم خارجي كبير.

وتشير تقديرات الصندوق إلى أن البلدان منخفضة الدخل ستحتاج إلى ٢٠٠ مليار دولار بين العام الحالي وعام ٢٠٢٥ للاستجابة للجائحة ومبلغ آخر قدره ٢٥٠ مليار دولار للعودة إلى مسارها قبل الأزمة نحو التقارب مع الاقتصادات المتقدمة. علما بأن تحقق سيناريو التطورات السلبية حيث يتباطأ التعافي العالمي قد يؤدي إلى إضافة ١٠٠ مليار دولار إلى هذه الاحتياجات التمويلية. وتتطلب تلبية هذه الاحتياجات الإضافية اتباع منهج متعدد الأوجه. وسوف تكون هناك أهمية بالغة لتنفيذ الإصلاحات الداخلية الرامية إلى زيادة الإيرادات وتحسين الحوكمة وكفاءة الإنفاق والإدارة المالية العامة بغية المساعدة في تسوية جوانب النقص الهيكلي في فرص الحصول على التمويل العام الكافية. وسوف تساعد هذه الإصلاحات كذلك في تعزيز التمويل المقدم من القطاع الخاص، لا سيما في مشروعات البنية التحتية.

ولكن هذا لن يغطي إلا جزء من الاحتياجات العاجلة للبلدان منخفضة الدخل. ولا بد من توفير المنح والقروض الميسرة لسد هذه الفجوة. ويواصل الصندوق الاضطلاع بدوره في هذا الخصوص، حيث ارتفعت قروضه للبلدان منخفضة الدخل إلى حوالي ١٢ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى جانب تقديم الدعم المالي إلى ٥٠ بلدا من البلدان منخفضة الدخل، غالبا من خلال أدوات التمويل الطارئ. ومع انتقال البلدان إلى الترتيبات متعددة السنوات المستوفية لمعايير الشريحة الائتمانية العليا، يعكف الصندوق حاليا على مراجعة إطاره الإقراضي للبلدان منخفضة الدخل ويستكشف الخيارات المتاحة لزيادة قدرته على تقديم القروض الميسرة من خلال صندوقه الاستئماني للنمو والحد من الفقر. كذلك ينظر الصندوق حاليا في خيارات تقديم المزيد من الدعم للبلدان متوسطة الدخل الضعيفة، بهدف مساعدة هذه البلدان لكي تصبح اقتصاداتها أكثر صلابة وخضرة واحتواءً للجميع. ✺

الشكل البياني ١–٤

جائحة كوفيد–١٩ تسببت في خسائر عالمية في التعلُّم

(متوسط عدد الأيام الدراسية المفقودة، ٢٠٢٠)

الأطفال في أفقر البلدان فقدوا في المتوسط ٧٠ يوما دراسيا في ٢٠٢٠.

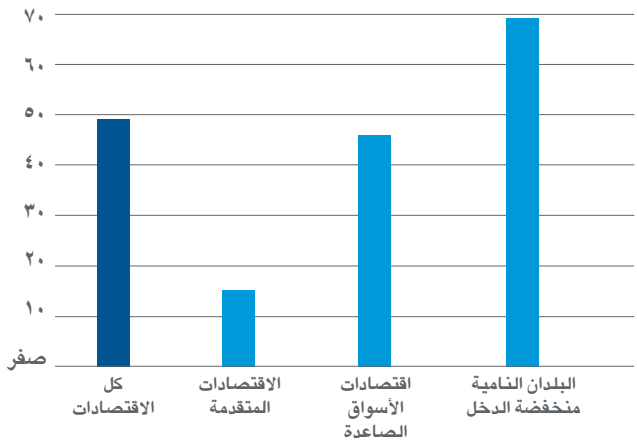

المصادر: مسح اليونسكو – اليونيسف – البنك الدولي حول استجابات التعليم الوطنية لجائحة كوفيد–١٩ المتمثلة في إغلاق المدارس؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ديناميكية الدين

تدابير الدعم الحكومية وفرت شريان حياة مُهما، ولكن لا بد من التعامل بحرص مع ما ترتب على ذلك من ارتفاع الدين العام، وخاصة في البلدان التي تعاني من ضيق الفرص المتاحة للحصول على التمويل منخفض التكلفة.

دفعت الجائحة بمستويات الديون العامة إلى ارتفاعات جديدة، حيث قارب مجموعها نسبة قدرها ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم في عام ٢٠٢٠. ولكن القدرة على تحمل الديون تختلف اختلافا كبيرا بين البلدان. فالعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تواجه قيودا تمويلية أكثر حدة وتزايد مواطن الضعف المتعلقة بالدين. ورغم أن أسعار الفائدة منخفضة في الوقت الراهن فإن أي ارتفاع مفاجئ قد يؤدي إلى حدوث تشديد حاد في الأوضاع المالية وانعكاس ملحوظ في مسار التدفقات الرأسمالية.

ويعكف الصندوق والبنك الدولي منذ عام ٢٠١٨ على تنفيذ منهج متعدد الجوانب في معالجة تزايد مواطن الضعف المتعلقة

الجزء ١: لا وقت للتراخي

بالدين العام في البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومع مراعاة ظروف جائحة كوفيد–١٩ وقيود القدرات في البلدان، تم إطلاق مبادرات جديدة خلال العام الجاري تحت مظلة هذا المنهج متعدد الجوانب. وركزت هذه المبادرات على تعزيز شفافية الدين، بما في ذلك بتحسين نشر البيانات والإرشادات التحليلية للمقترضين والدائنين، وتكثيف جهود تنمية القدرات في مجالات منع وقوع الأزمات، وتحسين أدوات تحليل الدين.

وتحقق تقدم كبير أيضا في إطار تحديث سياسات الصندوق. وفي فبراير ٢٠٢١ صدر إطار جديد لتقييم المخاطر السيادية واستدامة القدرة على تحمل الدين في البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق. وأجريت الإصلاحات كذلك في سياسة الصندوق لحدود الدين بهدف إتاحة قدر أكبر من المرونة للبلدان منخفضة الدخل لإدارة مديونيتها، إلى جانب الضمانات الوقائية لحسن استخدام موارد الصندوق بغية الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين أو استعادتها.

وتابع الصندوق كذلك اعتماد الشروط المعززة للإجراء الجماعي في السندات السيادية الدولية وانتهى مؤخرا من إعداد دراسة بشأن السياسات للعرض على مجموعة العشرين حول الثغرات في هيكل تصميم تسوية الديون السيادية التي يشارك فيها الدائنون من القطاع الخاص.

ويعمل الصندوق كذلك بالتعاون مع البنك الدولي على دعم تنفيذ إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون بالإضافة إلى مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، وهو مبادرة مصممة لتسهيل عمليات معالجة الديون في الوقت المناسب وبصورة منظمة للبلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، مع مشاركة كبيرة من الدائنين، بما في ذلك القطاع الخاص. وهو بمثابة خطوة مهمة على مسار تحسين هيكل تصميم الدين الدولي. ولا تقتصر فعالية تنفيذ هذا الإطار المشترك على تخفيف أعباء أفقر البلدان الغارقة في الديون، بل يمكنها أيضا تهيئة السبيل لوضع إطار أكثر شمولا وربما دائم يضمن كفاءة تسوية الديون السيادية. ✺

نحو مستقبل أخضر ورقمي يتسم بالاحتوائية

على الحكومات اتخاذ إجراءات لتعزيز صلابة الشعوب والكوكب.

مع التقدم المحرز في حملات التطعيم ومضي الاقتصادات قدما على مسار التعافي، سيكون من الضروري الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، وبرامج المساعدة الاجتماعية، والتحول الرقمي بغية الدفع نحو تحقيق تعاف أكثر إنصافا واستدامة. فالعالم أمامه فرصة من أجل البناء أفضل للمستقبل وتوجيه الموارد إلى اقتصاد جديد – اقتصاد أكثر خضرة يستثمر في رأس المال البشري ويعزز صلابة الأعمال والمجتمعات.

النمو الاحتوائي

تتسبب جائحة كوفيد-١٩ في توسيع فجوة عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. ولإعطاء الجميع فرصة عادلة لتحقيق

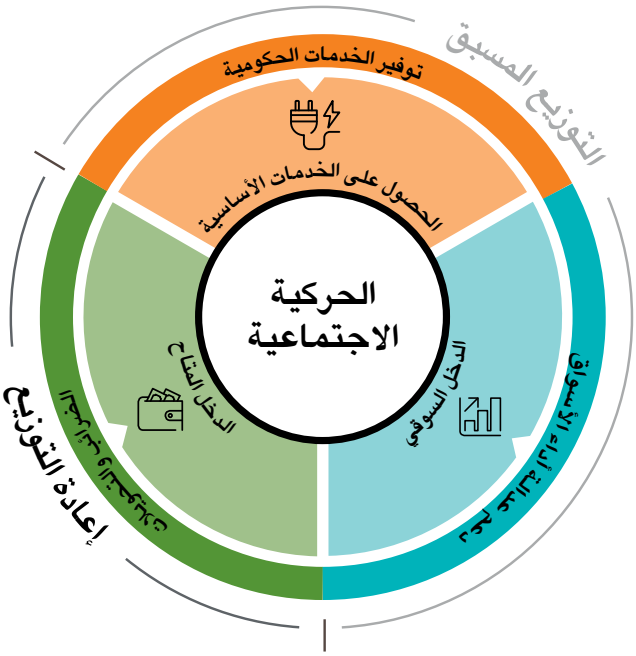

الشكل البياني ١-٥

سياسات التصدي لتزايد عدم المساواة

سياسات التوزيع المسبق تحد من عدم المساواة في توزيع الدخل السوقي (قبل الضرائب والتحويلات)، بينما تحد سياسات إعادة التوزيع من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل المتاح (بعد الضرائب والتحويلات).

الرخاء، ينبغي للحكومات أن تحسن سبل الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية وتعزيز سياسات إعادة التوزيع (انظر الشكل البياني ١-٥). ويجب استكمال هذه الإصلاحات بزيادة الشفافية والمساءلة.

ويواصل الصندوق تقديم المشورة بشأن السياسات حول تقوية نظم الحماية الاجتماعية ومراكز المالية العامة من خلال تعبئة الإيرادات – بما في ذلك خيارات توسيع الوعاء الضريبي وزيادة تصاعدية الضرائب – وحول التصدي للتهرب الضريبي

والتدفقات المالية غير المشروعة. والعمل التحليلي جار أيضا حول المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل والثروة، بالإضافة إلى العمل الجاري بشأن الخدمات المالية الاحتوائية لجميع المواطنين.

تخضير التعافي الاقتصادي

يركز صناع السياسات في مختلف أنحاء العالم تركيزا صحيحا على مكافحة أزمة كوفيد–١٩. ولكن أزمة تغير المناخ لا تزال

دمج القضايا المرتبطة بالمناخ بصفة منتظمة في أعمال الرقابة، واختبارات القدرة على تحمل الديون، ومراقبة الاستقرار المالي.

قائمة، وكذلك الحاجة لاتخاذ إجراءات حاسمة على مستوى السياسات لمعالجتها. ولا شك أن القرارات الحالية على مستوى السياسات لتيسير التعافي من الأزمة قد ترسم معالم المناخ العالمي في العقود القادمة. وهذا يستدعي من صناع سياسات المالية العامة العمل على «تخضير» استجاباتهم لمواجهة الأزمة.

وقد سارع الصندوق بتكثيف جهوده في مجال المناخ. ويجري حاليا دمج القضايا والسياسات المرتبطة بالمناخ بصفة منتظمة في أعمال الرقابة، وقد نُشرت عدة دراسات بشأن السياسات وكتب تناولت موضوعات دعم الطاقة، ونظام تسعير الكربون، والشروط المتعلقة بالكوارث الطبيعية في أدوات الدين السيادي المشروطة، وأثر تغير المناخ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. ويجري كذلك دمج المخاطر المرتبطة بالمناخ في

بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، والسلطات القُطْرية، ومقدمي البيانات من القطاع الخاص، أطلق الصندوق مؤخرا «لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ»، مستفيدا في ذلك من ريادته في مجال المنهجية الإحصائية.

HTTPS://CLIMATEDATA.IMF.ORG

اختبارات القدرة على تحمل الديون، ومراقبة الاستقرار المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي الذي أعده الصندوق والبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل حاليا على دمج الاعتبارات المناخية في دورة الإدارة المالية العامة («إعداد ميزانيات خضراء») وفي حوكمة البنية التحتية.

وللمساعدة في سد هذه الفجوات، يدعم صندوق النقد الدولي الجهود الرامية إلى التوسع في نشر ثقافة الالتزام بالإفصاح المناخي عبر الأسواق. وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى، والسلطات القُطْرية، ومقدمي البيانات من القطاع الخاص، أطلق الصندوق مؤخرا كذلك «لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ»، مستفيدا في ذلك من ريادته في مجال المنهجية الإحصائية. وتعرض هذه اللوحة مجموعة موحدة من البيانات التي يمكن مقارنتها بين مختلف البلدان وتتيح مؤشرات تغير المناخ في وقت أقرب وبمعدل تواتر أكبر.

الرقمنة

تسهم أزمة كوفيد-١٩ في تسريع الاتجاه العام المتزايد بالفعل نحو الرقمنة واستخدام النقود الرقمية. وهذا الاتجاه على الأرجح سيعيد تشكيل النظام النقدي الدولي. ويتوقف اعتبار هذا النظام في نهاية المطاف أكثر أمانا وكفاءة على جودة التنسيق بين البلدان الأعضاء في الصندوق حول اغتنام الفرص وإدارة المخاطر.

وبالبناء على جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية، كثف الصندوق جهوده بشأن الانعكاسات المالية الكلية للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية والنقود الرقمية التي يصدرها القطاع الخاص، مع التركيز على المنافع والمخاطر، وأعمال التنظيم والرقابة على جهات إصدار العملات الرقمية المستقرة ومقدمي خدماتها، والمدفوعات العابرة للحدود، ودور النقود الرقمية في تشجيع الشمول المالي، ومعالجتها في الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ويستكشف الصندوق أيضا الأمور المتعلقة باستخدام البيانات الشخصية في الاقتصاد الرقمي والحاجة لتنسيق السياسات على المستوى العالمي.

أزمة كوفيد-١٩ تسهم في تسريع الاتجاه العام المتزايد بالفعل نحو الرقمنة واستخدام النقود الرقمية. وهذا الاتجاه على الأرجح سيعيد تشكيل النظام النقدي الدولي.

وسوف يواصل الصندوق جهوده في تحليل هذه القضايا وسبر أغوارها ضمن أعماله الرقابية، بما في ذلك في إطار «برنامج تقييم القطاع المالي»، وسوف يركز عمله المعني بتنمية القدرات على مساعدة البلدان على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة مع معالجة المخاطر السيبرانية والمخاطر التي تهدد النزاهة المالية. ولتحسين إدارة العمليات الضريبية والجمركية، يقدم الصندوق كذلك المشورة والدعم بشأن الخدمات الحكومية الرقمية، بما في ذلك استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات، ونظم معلومات الإدارة المالية، والتحويلات النقدية من الحكومة إلى الأفراد، وخدمات المكلفين الضريبيين الرقمية. ✺

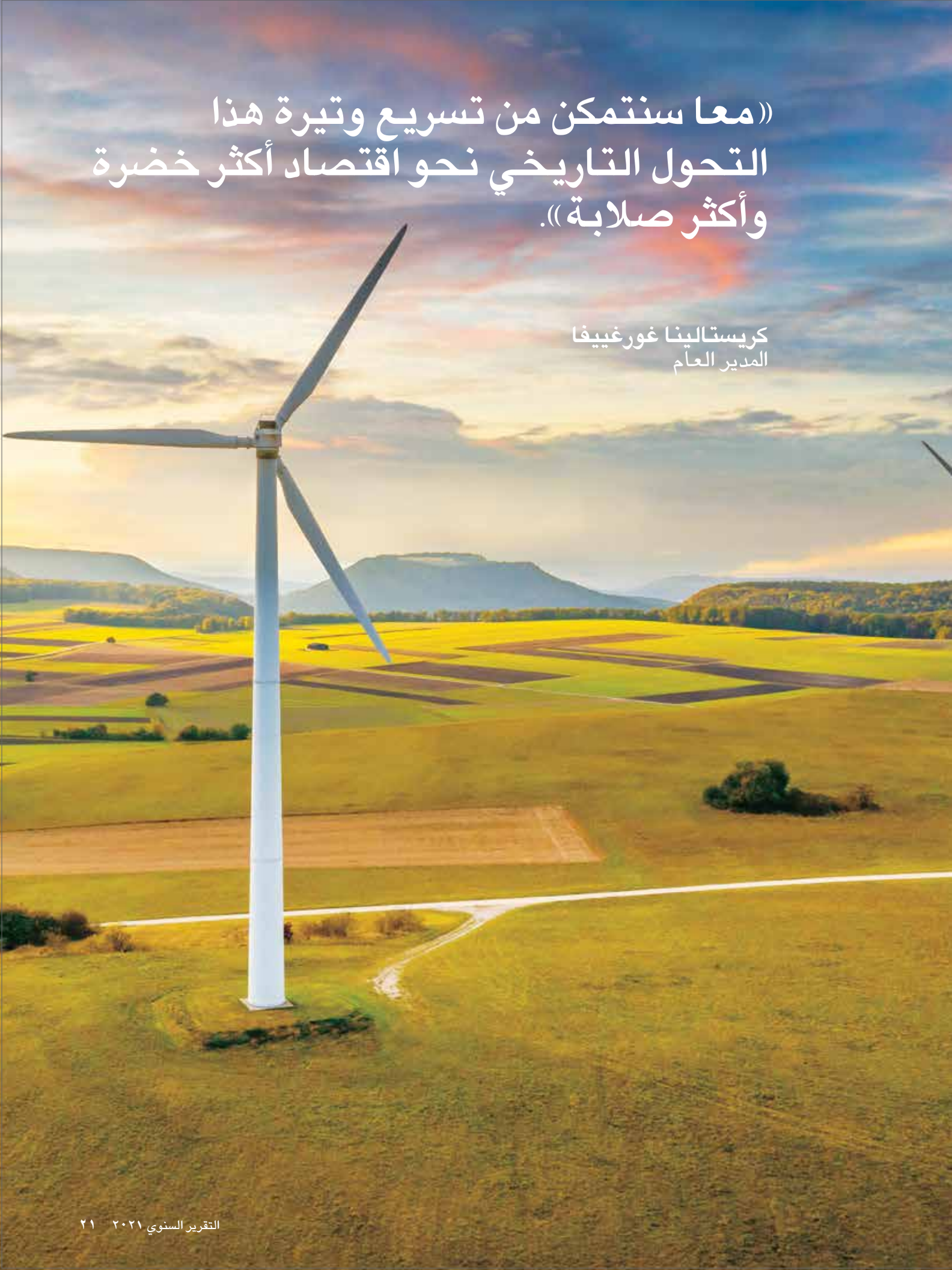

«معا سنتمكن من تسريع وتيرة هذا التحول التاريخي نحو اقتصاد أكثر خضرة وأكثر صلابة».

كريستالينا غورغييفا
المدير العام

الجزء ٢:

العمل الذي نضطلع به

خلال السنة المالية ٢٠٢١، تركزت استجابة الصندوق للجائحة في مجالات عمله الثلاثة الأساسية:

الرقابة الاقتصادية

٣٦ عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا. وفي إطار عملية الرقابة هذه، والتي تنفذ على المستوى الدولي وفي كل بلد على حدة، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات لمعالجة هذه المخاطر.

الإقراض

٩٨ مليار دولار أمريكي إلى ٥٤ بلدا

منها ١٠ مليارات دولار أمريكي إلى ٣١ بلدا منخفض الدخل، ويبلغ مجموع الإقراض ١١٠ مليارات دولار أمريكي منذ بداية الجائحة

ومن بين هذه القروض، وجه صندوق النقد الدولي ١٧ مليار دولار أمريكي (ما يعادل ١٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) لتمويل ٣٩ بلدا من خلال تسهيلات الإقراض الطارئ، منها ٦ مليارات دولار أمريكي إلى ٢٦ بلدا منخفض الدخل.

ويقدم الصندوق القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة أو مرتقبة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية. ويقدم صندوق النقد الدولي كذلك تمويلا طارئا يتيح صرف الموارد على أساس عاجل وفق شرطية محدودة، كما زاد هذا التمويل بشكل كبير لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة التأثير الاقتصادي المباشر لجائحة كوفيد-١٩.

تنمية القدرات

٢٥١ مليون دولار أمريكي

للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء

يعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان لتقوية مؤسساتها الاقتصادية من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب للتصدي لمختلف القضايا الاقتصادية المهمة. وتساعد هذه الجهود البلدان في تقوية اقتصاداتها وتوفير المزيد من الوظائف. ويشارك الصندوق المعرفة المتاحة له مع المؤسسات الحكومية، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة المالية وإدارات الإيرادات من خلال تقديم المشورة العملية والتدريب والتعلم بين النظراء. ويقدم الصندوق برامج تنمية القدرات مباشرة أو من بعد من خلال تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل مراكز تنمية القدرات القطرية أو الإقليمية، وأثناء زيارات موظفي وخبراء الصندوق قصيرة الأجل، ومن خلال التدريب في الفصول الدراسية والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت.

العمل الذي نضطلع به

الرقابة الاقتصادية

يقوم الصندوق من خلال أنشطته الرقابية بالإشراف على النظام النقدي الدولي، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية، والمشاركة في التحقق من سلامة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا. وإلى جانب ذلك، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار بلدانه الأعضاء ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة على السياسات، مما يمكن النظام النقدي الدولي من تحقيق هدفه المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على النمو الاقتصادي القوي. ويقدم الصندوق المشورة بشأن سياسات فرادى البلدان الأعضاء من خلال «الرقابة الثنائية»، كما يحلل النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية من خلال «الرقابة متعددة الأطراف». وعلى الصعيد العملي، يوجد دعم متبادل بين مجالي الرقابة بنوعيهما لضمان إجراء تحليلات أكثر شمولا واتساقا "للتداعيات" – أي تأثير سياسات بلد ما على البلدان الأخرى.

الرقابة الثنائية

تجرى مشاورات المادة الرابعة في صورة حوار للسياسات ذي اتجاهين بين صندوق النقد الدولي وسلطات البلد المعني، وتغطي طائفة من القضايا ذات الأهمية الكلية، أي قضايا القطاع المالي والمالية العامة والنقد الأجنبي والقضايا النقدية والهيكلية. وفي ضوء الطلب غير المسبوق على التمويل والدعم منذ بداية أزمة كوفيد–١٩، تم تعديل أولويات عمل الصندوق، وتبسيط إجراءاته، وإعادة توزيع موارده البشرية. ونتيجة لذلك، تم تعليق عمل الخبراء المختصين بمشاورات المادة الرابعة وبرنامج تقييم القطاع المالي – وهما أداتا الرقابة الثنائية الأساسيتان –لفترة مؤقتة، وتمديد دورة المشاورات لضمان عدم تأثير التأجيل على الالتزامات الرقابية لأعضاء الصندوق.

وتم استئناف مشاورات المادة الرابعة وبرنامج تقييم القطاع المالي من بُعد منذ ذلك الحين. ولكن بسبب الجائحة، أجرى الصندوق مشاورات المادة الرابعة في ٣٦ بلدا فقط خلال السنة المالية ٢٠٢١ (راجع الجدول ٢ على شبكة الإنترنت) – أي أقل من نصف عدد المشاورات السنوية المعتاد – وثمانية تقييمات لاستقرار النظام المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

ومع التوسع مجددا في أنشطة الرقابة الثنائية، سيتم إجراء متابعات كجزء من مراجعة عام ٢٠٢١ الشاملة لأعمال الرقابة للمساعدة في تعزيز تحليل المخاطر المالية النظامية والمشورة بشأن سياسات السلامة الاحترازية الكلية في إطار مشاورات المادة الرابعة.

مراجعة عام ٢٠٢١ الشاملة لأعمال الرقابة

بدأ الإعداد لمراجعة عام ٢٠٢١ الشاملة لأعمال الرقابة خلال السنة المالية ٢٠٢١ (وتم الانتهاء منها في مايو ٢٠٢١ عقب إتمام هذا التقرير). وتهدف هذه المراجعة إلى تعزيز رقابة الصندوق لمساعدة البلدان على التغلب على تحديات العقد القادم من خلال الدمج الأفضل لمختلف مجالات عمل الصندوق ضمن أنشطته الرقابية، بدءا من التحليل المالي الكلي إلى المناخ وتنمية القدرات. وسيعتمد الصندوق أيضا على مجموعة من التكنولوجيات والبيانات والشراكات الجديدة للمساعدة في تحسين المشورة المقدمة بشأن السياسات من حيث التوقيت ومجالات التركيز وجودة المعلومات التي يُستند إليها في تصميم المشورة.

الرقابة متعددة الأطراف

يصدر الصندوق كجزء من أنشطته الرقابية متعددة الأطراف تقارير نصف سنوية وتقارير المستجدات عن آخر التطورات الاقتصادية العالمية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي. وتصدر أيضا تقارير مستجدات مرحلية عند اللزوم. ويُنشر تقرير القطاع الخارجي سنويا في إطار الجهود الجارية لتقييم الاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها بشكل واضح وفعال. كذلك تتناول مشاورات المادة الرابعة وتقييمات استقرار القطاع المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي القضايا ذات الصلة بالرقابة متعددة الأطراف حسب الاقتضاء.

المشورة بشأن السياسات

يناقش المجلس التنفيذي جميع جوانب عمل الصندوق، بدءا من مشاورات المادة الرابعة إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. ويزاول المجلس التنفيذي معظم أعماله على أساس تقارير يعدها خبراء الصندوق أو إدارته العليا. وخلال السنة المالية ٢٠٢١، نشر الصندوق ٥٤ دراسة بشأن السياسات على موقعه الإلكتروني الخارجي. للاطلاع على قائمة شاملة بالدراسات التي أصدرها الصندوق بشأن السياسات والمطبوعات الأخرى التي نشرها خلال السنة المالية ٢٠٢١، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالتقرير السنوي.

العمل الذي نضطلع به

الإقراض

يهدف التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. وعلى عكس بنوك التنمية، لا يقدم صندوق النقد الدولي القروض لمشروعات محددة. ويمكن كذلك تقديم التمويل من صندوق النقد الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الجوائح. وأخيرا، يقدم صندوق النقد الدولي كذلك تمويلا وقائيا للبلدان التي تطبق سياسات سليمة ولا تزال تعاني في الوقت نفسه من بعض مواطن الضعف المحتملة لمساعدتها على منع الأزمات المستقبلية والتأمين ضدها، كما يواصل تعزيز الأدوات المتاحة للحيلولة دون وقوع الأزمات.

وبشكل عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض – القروض بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض التي تُقَدَّم للبلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة. وفي الوقت الراهن، لا تحمِّل القروض الميسرة بأي فائدة.

منذ بداية جائحة كوفيد–١٩، جاءت استجابة صندوق النقد الدولي على نحو غير مسبوق من حيث السرعة والحجم، مستخدما طاقته الإقراضية الحالية البالغة تريليون دولار أمريكي تقريبا.[١] واستتبعت هذه الاستجابة تقديم مساعدة مالية للبلدان التي لديها احتياجات ملحة أو محتملة لتمويل ميزان المدفوعات بهدف مساعدتها على حماية أرواح الناس وأرزاقهم، ولا سيما أكثر الفئات تعرضا للمخاطر. كذلك وافق المجلس التنفيذي على تبسيط العمليات الداخلية مؤقتا في وقت مبكر من الأزمة بما يتيح للصندوق الاستجابة بوتيرة أسرع لطلبات البلدان الأعضاء بالحصول على مساعدة طارئة – وفي الكثير من هذه الحالات، وفر الصندوق التمويل في غضون أسابيع من تلقي طلب الحصول على تمويل طارئ.[٢] وعلاوة على ذلك، أوقف المجلس مؤقتا كذلك تطبيق إجراءات الاستفادة العالية على طلبات الاستفادة من التسهيل الائتماني السريع.[٣]

واستُحدِثت الضمانات الوقائية للسياسات في أغسطس ٢٠٢٠ للمساعدة على تخفيف حدة المخاطر المالية الناتجة عن البلدان الأعضاء الحاصلة على موارد تمويلية مرتفعة من خلال التسهيلات الإقراضية التي يتيحها كل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة. ففي ظل السياسة الجديدة، تُطَبَّق الضمانات الوقائية على أي بلد عضو في الصندوق يجمع بين الاستفادة من حساب الموارد العامة وموارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على نحو يتجاوز الحدود المقررة على أساس حصة العضوية في الصندوق، وهي نفس الحدود المطبقة في إطار الاستفادة الاستثنائية من حساب الموارد العامة.

علاوة على ذلك، ولتلبية الطلب الكبير على إقراض الصندوق نتيجة الأزمة، وافق المجلس التنفيذي مؤقتا على زيادة (١) حدود الاستفادة السنوية من حساب الموارد العامة بالصندوق، مما يترتب عليه تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية، و(٢) حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من الإقراض الميسر من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (راجع الجدولين ٢–٢ و٢–٣).

وتراجع الطلب على التمويل الطارئ المتاح من الصندوق بداية من الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وتحول عدد من المقترضين إلى ترتيبات الشريحة الائتمانية العليا متعددة السنوات. كذلك قدم الصندوق عددا من المنح لتخفيف أعباء خدمة الدين عن كاهل أكثر البلدان الأعضاء فقرا وتعرضا للمخاطر المتضررة من جائحة كوفيد–١٩.

[١] حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١، كان مجموع التزامات الإقراض غير المنصرفة والائتمان القائم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي، بما فيه ما تم التعهد به قبل الجائحة، يبلغ نحو ١٨٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، بينما كان المجموع المقابل في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، الذي يقرض البلدان منخفضة الدخل بشروط مُيسَّرة، يبلغ حوالي ١٤,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

[٢] انتهى العمل بالإجراءات الطارئة المرتبطة بالأزمة في أكتوبر ٢٠٢٠.

[٣] تقتضي إجراءات الاستفادة العالية انعقاد جلسة غير رسمية للمجلس التنفيذي بناء على مذكرة قصيرة يعدها خبراء الصندوق تتضمن مناقشة عن قوة البرنامج والقدرة على السداد ومواطن الضعف المتعلقة بالديون. ويبدأ اتخاذ إجراءات الحصول على موارد تمويلية مرتفعة في حالة (١) تقديم طلب للحصول على تمويل من الصندوق بحيث يتجاوز مجموع الاستفادة من الموارد ١٨٠٪ من حصة العضوية على مدار فترة ٣٦ شهرا، أو (٢) إذا كان مجموع الائتمان القائم المقدم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر يتجاوز بالفعل ٢٢٥٪ من حصة العضوية أو يُتوقع أن يتجاوز هذه النسبة. وفي مارس ٢٠٢١، تم رفع حدود الاستفادة العالية مؤقتا إلى ٢٤٠٪ من حصة العضوية بالنسبة لحجم «التدفقات» حتى نهاية عام ٢٠٢٣ وإلى ٣٠٠٪ بالنسبة لحجم «الأرصدة» حتى نهاية يونيو ٢٠٢١.

وخلال الفترة من ١ مايو ٢٠٢٠ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢١، ركزت المساعدات المالية المقدمة من الصندوق على المجالات التالية:

١- التمويل الطارئ في ظل أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع: تلقى الصندوق عددا غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ – من ٣٩ بلدا (حوالي ١٧ مليار دولار أمريكي، منها ٦ مليارات دولار تم صرفها إلى ٢٦ بلدا منخفض الدخل). وقام المجلس بمضاعفة حدود استخدام التسهيلات التمويلية الطارئة مؤقتا – التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع (راجع الجدولين ٢-٢ و٢-٣).

٢- تعزيز ترتيبات الإقراض القائمة: عمل صندوق النقد الدولي كذلك على زيادة الترتيبات القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناتجة عن الجائحة في سياق الحوار الجاري بشأن السياسات. وخلال الفترة من ١ مايو ٢٠٢٠ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي على طلبات الزيادة التي تقدمت بها تسعة بلدان.

٣- اتفاقات جديدة للإقراض، بما فيها الاتفاقات الوقائية: خلال الفترة من ١ مايو ٢٠٢٠ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي على ثمانية ترتيبات جديدة غير وقائية يدعمها الصندوق مع سبعة بلدان. فضلا عن ذلك، أتيحت أربعة ترتيبات وقائية لعدد من البلدان الأعضاء – ثلاثة خطوط ائتمان مرن وخط واحد للوقاية والسيولة.

٤- تخفيف أعباء خدمة الدين: يتيح "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) لصندوق النقد الدولي أن يقدم منحا لتخفيف أعباء ديون البلدان الأفقر والأكثر ضعفا التي تصيبها كوارث طبيعية حادة أو كوارث تتعلق بالصحة العامة. وفي مارس ٢٠٢٠، تم تعزيز موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون بغرض التخفيف من أعباء خدمة الدين من خلال تقديم منح لأفقر البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي المتضررة من جائحة كوفيد-١٩. ووافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون ٢٩ بلدا مؤهلا بقيمة ٥٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا على ثلاث شرائح، وذلك بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠٢٠ و٢ أكتوبر ٢٠٢٠ و١ إبريل ٢٠٢١ (راجع الجدول ٢-١).

٥- تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة "هيبيك": بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠، وعقب تسوية الصومال للمتأخرات المستحقة عليه تجاه صندوق النقد الدولي، قرر المجلس التنفيذي أهلية الصومال لتخفيف أعباء الديون المستحقة عليه من خلال مبادرة «هيبيك» المعززة وبلوغه نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة. ومع نهاية شهر إبريل ٢٠٢١، كان المجلس التنفيذي قد وافق على صرف دفعتين من المساعدات المرحلية للصومال بقيمة ١,٧٩١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتغطية التزاماته المالية المستحقة خلال الفترة من ٢٥ مارس ٢٠٢٠ إلى ٢٤ مارس ٢٠٢١ والفترة من ٢٥ مارس ٢٠٢١ إلى ٢٤ مارس ٢٠٢٢. وبتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي على أهلية السودان* للحصول على المساعدة لتخفيف أعباء ديونه بموجب مبادرة «هيبيك» المعززة بناء على التقييم المبدئي.

* وافق المجلسان التنفيذيان لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٢٩ يونيو ٢٠٢١ (عقب الانتهاء من إعداد هذا التقرير) على أهلية السودان لتخفيف أعباء ديونه من خلال المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»). وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: www.imf.org/sudan.

الجدول ٢-١

تخفيف أعباء خدمة الديون من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون

تم استخدام "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون"، الذي تم تعزيز موارده في شهر مارس ٢٠٢٠، في تقديم مجموعة من المنح لتخفيف المزيد من أعباء ديون أفقر البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي المتضررة من جائحة كوفيد-١٩. ووافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون ٢٩ بلدا مؤهلا بقيمة ٥٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا على ثلاث شرائح، وذلك بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠٢٠ و٢ أكتوبر ٢٠٢٠ و١ إبريل ٢٠٢١ لتغطية مدفوعات خدمة الدين المستحقة خلال الفترة من ١٤ إبريل ٢٠٢١ إلى ١٥ أكتوبر ٢٠٢١.

تخفيف أعباء الديون لصالح ٢٩ بلدا عضوا مؤهلا من خلال «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون»
(بملايين حقوق السحب الخاصة، حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١)

	البلد	الشريحة الأولى المعتمدة في ١٣ إبريل ٢٠٢٠	الشريحة الثانية المعتمدة في ٢ أكتوبر ٢٠٢٠	الشريحة الثالثة المعتمدة في ١ إبريل ٢٠٢١
١-	أفغانستان	٢,٤٠	٢,٤٠	٢,٤٠
٢-	بنن	٧,٤٣	٦,٣٧	٥,٣١
٣-	بوركينا فاسو	٨,٧٤	١٠,٣٠	٩,٦٥
٤-	بوروندي	٥,٤٨	٤,٨٢	٤,١٦
٥-	جمهورية إفريقيا الوسطى	٢,٩٦	٢,٩٢	٢,٩٢
٦-	تشاد	٠.١	٢,٠٠	٤,٠٦
٧-	جزر القمر	٠,٩٧	٠,٨١	٠,٦٥
٨-	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٤,٨٥	٩,٩٠	٤,٩٥
٩-	جيبوتي	١,٦٩	١,٦٩	١,٤٠
١٠-	إثيوبيا	٨,٥٦	٤,٥٠	٠,٤٧
١١-	غامبيا	٢,١٠	٢,١٠	١,٨٧
١٢-	غينيا	١٦,٣٧	١٦,٣٧	١٨,٢١
١٣-	غينيا-بيساو	١,٠٨	١,٣٦	١,١٢
١٤-	هايتي	٤,١٠	٣,٩٨	٣,٩٨
١٥-	ليبيريا	١١,٦٣	١١,١٩	١١,٤٨
١٦-	مدغشقر	٣,٠٦	٣,٠٦	٦,١١
١٧-	ملاوي	٧,٢٠	٧,٢٠	٧,٨١
١٨-	مالي	٧,٣٠	٧,٥٠	٧,٧٠
١٩-	موزامبيق	١٠,٨٩	٩,٤٧	٩,٤٧
٢٠-	نيبال	٢,٨٥	٣,٥٧	٣,٥٧
٢١-	النيجر	٥,٦٤	٥,٦٤	٩,٥٤
٢٢-	رواندا	٨,٠١	١٢,٠٢	١٤,٠٢
٢٣-	سان تومي وبرينسيبي	٠,١١	٠,١٧	٠,١٧
٢٤-	سيراليون	١٣,٣٦	١٢,٢٢	١٥,١١
٢٥-	جزر سليمان	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,١٠
٢٦-	طاجيكستان	٧,٨٣	٥,٢٢	٣,٩١
٢٧-	تنزانيا	١٠,٢٨	٨,٢٩	.2
٢٨-	توغو	٣,٧٤	٢,٣١	٠,٨٨
٢٩-	اليمن	١٤,٤٤	١٠,٩٦	١٧,٠٥
	المجموع	١٨٣,١٢	١٦٨,٤٠	١٦٨,٠٧

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

[١] لم تستحق على تشاد خلال الفترة التي تغطيها الشريحة الأولى أي مدفوعات ديون تؤهلها للاستفادة من هذه الشريحة.
[٢] لم تستحق على تنزانيا خلال الفترة التي تغطيها الشريحة الثالثة أي مدفوعات ديون تؤهلها للاستفادة من هذه الشريحة.

المساعدات المالية التي تمت الموافقة عليها خلال السنة المالية ٢٠٢١

خريطة الإقراض

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة/ دولار أمريكي
٣٠ إبريل ٢٠٢١: وحدة حقوق سحب خاصة واحدة = ١,٤٣٥٩٩ دولار أمريكي

١,٥٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
آسيا والمحيط الهادئ

٣,٦٦١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
أوروبا

٧,٤٦٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٧,٩٩٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
إفريقيا جنوب الصحراء

٤٧,٣٣٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
نصف الكرة الغربي

نصف الكرة الغربي

جزر البهاما
★ RFI ..... ١٨٢,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بربادوس
زيادة موارد EFF..... ٦٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد EFF..... ٤٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

شيلي
FCL ..... ١٧,٤٤٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كولومبيا
FCL ..... ٧,٨٤٩,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد FCL . ٤,٤١٧,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كوستاريكا
EFF..... ١,٢٣٧,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إكوادور
EFF..... ٤,٦١٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ٤٦٩,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غواتيمالا
★ RFI ..... ٤٢٨,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

هندوراس
زيادة موارد SBA .... ١٠٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد SCF ..... ٥٤,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جامايكا
★ RFI ..... ٣٨٢,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

نيكاراغوا
★ RCF..... ٤٣,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ٨٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بنما
PLL..... ١,٨٨٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بيرو
FCL ..... ٨,٠٠٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سانت فنسنت وغرينادين
★ RCF..... ١١,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوروبا

الجبل الأسود
★ RFI ..... ٦٠,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوكرانيا
SBA ..... ٣,٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

المفتاح

ECF - التسهيل الائتماني الممدد
EFF - تسهيل الصندوق الممدد
FCL - خط الائتمان المرن
PLL - خط الوقاية والسيولة
RCF - التسهيل الائتماني السريع
RFI - أداة التمويل السريع
SBA - اتفاق الاستعداد الائتماني
SCF - تسهيل الاستعداد الائتماني

★ تشير إلى التمويل الطارئ

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

أفغانستان
ECF ..... ٢٥٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أرمينيا
زيادة موارد SBA .... ١٢٨,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جيبوتي
★ RCF ..... ٣١,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مصر
★ RFI ..... ٢,٠٣٧,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
SBA ..... ٣,٧٦٣,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جورجيا
زيادة موارد EFF ..... ٢٧٣,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الأردن
★ RFI ..... ٢٩١,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جمهورية قيرغيزستان
★ RCF ..... ٢٩,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ٥٩,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

موريتانيا
زيادة موارد ECF ..... ٢٠,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جنوب السودان
★ RCF ..... ٣٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF ..... ١٢٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

طاجيكستان
★ RCF ..... ١٣٩,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوزبكستان
★ RCF ..... ٩٢,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ١٨٣,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

آسيا والمحيط الهادئ

بنغلاديش
★ RCF ..... ١٧٧,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ٣٥٥,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

منغوليا
★ RFI ..... ٧٢,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ميانمار
★ RCF ..... ٨٦,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF ..... ٨٦,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

★ RFI ..... ١٧٢,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ١٧٢,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

نيبال
★ RCF ..... ١٥٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بابوا غينيا الجديدة
★ RCF ..... ٢٦٣,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جزر سليمان
★ RCF ..... ٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ١٣,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تونغا
★ RCF ..... ٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إفريقيا جنوب الصحراء

أنغولا
زيادة موارد EFF ..... ٥٤٠,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بنن
زيادة موارد ECF ..... ٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF ..... ٤١,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ٨٢,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الكاميرون
★ RCF ..... ١٦٥,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF ..... ١١٠,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تشاد
★ RCF ..... ٤٩,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إسواتيني
★ RFI ..... ٧٨,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غابون
★ RFI ..... ١٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا
★ RCF ..... ١٠٧,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا–بيساو
★ RCF ..... ١٤,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كينيا
ECF ..... ٤٠٧,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
EFF ..... ١,٢٤٨,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF ..... ٥٤٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ليسوتو
★ RCF ..... ١١,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI ..... ٢٣,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ليبيريا
★ RCF ..... ٣٦,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مدغشقر
ECF ..... ٢٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF ..... ١٢٢,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ملاوي
★ RCF ..... ٦٦,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF ..... ٧٢,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ناميبيا
★ RFI ..... ١٩١,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

رواندا
★ RCF ..... ٨٠,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سان تومي وبرينسيبي
زيادة موارد ECF ..... ١,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سيشيل
★ RFI ..... ٢٢,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سيراليون
★ RCF ..... ١٠٣,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF ..... ٣٥,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جنوب إفريقيا
★ RFI ..... ٣,٠٥١,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غامبيا
زيادة موارد ECF ..... ٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوغندا
★ RCF ..... ٣٦١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

الجدول ٢–٢

الشروط المالية في ظل الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي

يعرض هذا الجدول أهم تسهيلات الإقراض غير الميسر. وقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني لمدة طويلة هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩، عزز صندوق النقد الدولي مجموعة أدوات الإقراض لديه. وكان أحد الأهداف الرئيسية هو تعزيز أدوات منع وقوع الأزمات من خلال إنشاء خط الائتمان المرن (FCL) وخط الوقاية والسيولة (PLL). وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أداة التمويل السريع (RFI)، التي يمكن استخدامها في العديد من الظروف المختلفة، لتحل محل سياسة المساعدة الطارئة الصادرة

التسهيل الائتماني (سنة اعتماده)[1]	الغرض	الشروط	الصرف المرحلي والمراقبة
اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA) (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء ربع سنوية عادة (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (EFF) (١٩٧٤) (ترتيبات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع طويل الأجل	لدى الموافقة على التسهيل، يتم اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرا القادمة	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (FCL) (٢٠٠٩)	أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، على أن تُستوفى هذه الشروط مسبقا	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين
خط الوقاية والسيولة (PLL) /٢٠١١	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة	سلامة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة الذي تتراوح مدته بين عام وعامين)
خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) (٢٠٢٠)	دعم السيولة في حالة الصدمات الخارجية المحتملة التي تسفر عن احتياجات متوسطة لتمويل ميزان المدفوعات	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، على أن تُستوفى هذه الشروط مسبقا	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، ويمكن الاستفادة من الموارد مجددا من خلال إعادة الشراء، ولا توجد قيود على عدد الاتفاقات اللاحقة في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ما دام البلد العضو لا يزال مستوفيا لمعايير الأهلية
أداة التمويل السريع (RFI) (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

المصدر: **إدارة المالية في صندوق النقد الدولي**.

[1] تموَّل القروض المقدمة من الصندوق من خلال حساب الموارد العامة أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصَّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامها المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل حقوق سحب خاصة أو عملة بلد عضو آخر مقبولة لدى الصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

[2] يُقَرَّر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يُدفع مقدما (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس

عن الصندوق. وفي الآونة الأخيرة، وكجزء من الاستجابة لجائحة كوفيد–١٩، وافق الصندوق مؤقتا على زيادة حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من أداة التمويل الطارئ (أداة التمويل السريع) وحدود الاستفادة السنوية من حساب الموارد العامة بالصندوق، مما يترتب عليه تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية. وأنشأ صندوق النقد الدولي كذلك خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) لتوفير الدعم للبلدان الأعضاء التي تتمتع بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية.

حدود الاستفادة من الموارد[١]	الرسوم[٢]	الجدول الزمني للسداد (سنوات)	الأقساط
سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية، ونتيجة لصدمة كوفيد–١٩، رُفِعَ هذا الحد مؤقتا إلى ٢٤٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية عام ٢٠٢١. تراكمية: ٤٣٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[٣]	٥-٣,٢٥	ربع سنوية
سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية، ونتيجة لصدمة كوفيد–١٩، رُفِعَ هذا الحد مؤقتا إلى ٢٤٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية عام ٢٠٢١. تراكمية: ٤٣٥٪ من حصلة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا)[٣]	١٠-٤,٥	نصف سنوية
لا يوجد حد مقرر سلفا	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[٣]	٥-٣,٢٥	ربع سنوية
يُتاح ١٢٥٪ من حصة العضوية لمدة ستة أشهر؛ ويُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على عقد اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع إلى ٥٠٠٪ من حصة العضوية بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مُرضٍ	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[٣]	٥-٣,٢٥	ربع سنوية
حد أقصى ١٤٥٪ من حصة العضوية، والاستفادة المتجددة من الموارد لمدة تصل إلى ١٢ شهرا	معدل الرسم الأساسي مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم الذي يتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية)، ولا يُحتسب الائتمان في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ضمن الرسوم الإضافية حسب مدة السداد	تُنفَّذ عملية (عمليات) إعادة الشراء في موعد أقصاه ١٢ شهرا من تاريخ الشراء، وتتيح عمليات إعادة الشراء الاستفادة مجددا من الموارد بحد أقصى المستوى الذي تمت الموافقة عليه	
سنوية: ٥٠٪ من حصة العضوية (٨٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)، ارتفعت مؤقتا إلى ١٠٠٪ حتى نهاية ٢٠٢١ تراكمية: ١٠٠٪ من حصة العضوية (١٣٣,٣٣٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)، ارتفعت مؤقتا إلى ١٥٠٪ حتى نهاية ٢٠٢١ [٣]	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[٤]	٥-٣,٢٥	ربع سنوية

[١] على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدد، وخط الوقاية والسيولة، وخط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا)؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي لدى إجراء عمليات سحب لاحقة في إطار الاتفاق الائتماني المعني. وفيما يخص الاتفاقات في ظل خط السيولة قصيرة الأجل، يبلغ رسم الخدمة ٢١ نقطة أساس، كما يطبق رسم التزام غير قابل للرد بقيمة ٨ نقاط مئوية يُسدد عند الموافقة على عقد اتفاق في ظل خط السيولة قصيرة الأجل.

[٢] خلال يونيو ٢٠٢١ (عقب الانتهاء من إعداد هذا التقرير)، تم رفع حدود الاستفادة السنوية والتراكمية في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة مؤقتا (حتى نهاية عام ٢٠٢١) إلى ١٣٠٪ من حصة العضوية و١٨٣,٣٣٪ من حصة العضوية، على الترتيب.

[٣] استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وطُبق نظام جديد للرسوم الإضافية اعتبارا من ١ أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع تعديل محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

الجدول ٢-٣

تسهيلات الإقراض المُيَسَّر

تتوافر للبلدان النامية منخفضة الدخل ثلاثة تسهيلات للإقراض الميسر.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر ومستدام والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر.		
الغرض	معالجة مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات	التمويل لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر		
المؤهل	وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات؛ وجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أو صرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود احتياج ملح لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات عندما تكون الاستفادة من برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى إما متعذرة أو غير ضرورية[١]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائما مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر، كما ينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إذا كانت المدة الأصلية للاتفاق في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتجاوز عامين	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	شريحة الائتمان الأعلى؛ مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط أوضاع المالية العامة وتوقيته	شريحة الائتمان الأعلى؛ تهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات	لا توجد شرطية لاحقة؛ ويستخدم سجل الأداء من أجل تأهيل البلد لتكرار الاستخدام (عدا في إطار نافذة الصدمات الخارجية ونافذة الكوارث الطبيعية)
شروط التمويل[٢]	سعر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٥,٥ - ١٠ سنوات	سعر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٤-٨ سنوات رسم إتاحة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة غير المسحوبة في إطار الاتفاق الوقائي	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ - ١٠ سنوات
شروط المزج مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بالتعرض لمخاطر الديون. وبالنسبة للبلدان الأعضاء المتوقع حصولها على تمويل مزيج، يتم المزج بين موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة بنسبة ٢:١، على ألا تتجاوز الاستفادة من التمويل الميسر المعيار الساري (ويصرف الجزء المتبقي بالكامل من حساب الموارد العامة).[٣]		
الاستخدام الوقائي	لا	نعم	لا
المدة وتكرار الاستخدام	من ٣ إلى ٥ سنوات، بحد أقصى خمس سنوات للفترة الكلية، يمكن استخدامه بصورة متكررة	١٢-٣٦ شهرا، ويقتصر الاستخدام على ٣ سنوات من أي ٦ سنوات[٤]	مبالغ منصرفة مباشرة: يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى. ورُفِع مؤقتا حد الاستخدام المتكرر الذي يقتصر على مرتين خلال أي فترة تبلغ ١٢ شهرا حتى ٦ إبريل ٢٠٢١
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع)؛ الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود الاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
سياسات الاستفادة من الموارد	استجابة للاحتياجات التمويلية الكبيرة والعاجلة المرتبطة بجائحة كوفيد– ١٩ لدى البلدان الأعضاء، تمت الموافقة في يوليو ٢٠٢٠ على رفع حدود الاستفادة السنوية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مؤقتا من ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ من حصة العضوية في الصندوق ورفع حدود الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من ١٣٣٪ إلى ١٨٣٪ من حصة العضوية حتى ٦ إبريل ٢٠٢١. وبتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢١، تم رفع حد الاستفادة السنوية إلى ٢٤٥٪ من حصة العضوية وحد الاستفادة السنوية الاستثنائية إلى ٢٧٨٪ من حصة العضوية لفترة مؤقتة حتى نهاية يونيو ٢٠٢١. وظل الحد التراكمي (ناقص سداد المدفوعات المجدولة) ٣٠٠٪ من حصة العضوية في حالة الاستفادة من الموارد في الظروف العادية و٤٠٠٪ من حصة العضوية في حالة الاستفادة الاستثنائية حتى ٢٢ مارس ٢٠٢١، وتم لاحقا رفع حد الاستفادة التراكمية إلى ٤٣٥٪ من حصة العضوية وحد الاستفادة الاستثنائية التراكمية إلى ٥٣٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية يونيو ٢٠٢١. وتستند الحدود إلى جميع القروض القائمة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.		
المعايير والحدود الفرعية[٥]	معيار الاستفادة هو ١٢٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل ائتماني ممدد مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ١٠٠٪ من حصة العضوية، ويكون ٧٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ١٠٠٪ و٢٠٠٪ من حصة العضوية.	معيار الاستفادة هو ١٢٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل استعداد ائتماني مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ١٠٠٪ من حصة العضوية، ويكون ٧٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ١٠٠٪ و٢٠٠٪ من حصة العضوية.	لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع في ظل نافذة الصدمات الخارجية ونافذة الكوارث الطبيعية الكبيرة. رُفعَت حدود الاستفادة من نافذة الصدمات الخارجية ضمن التسهيل الائتماني السريع مؤقتا من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من حصة العضوية سنويا، ومن ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ من حصة العضوية على أساس تراكمي، ناقص عمليات إعادة الشراء المقررة، وذلك اعتبارا من ٦ إبريل ٢٠٢٠ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١. ولا تزال الاستفادة من النافذة الاعتيادية ضمن التسهيل الائتماني السريع في حدود ٥٠٪ من حصة العضوية سنويا و١٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي، مع الالتزام بنسبة ٢٥٪ من الحصة كمعيار متعارف عليه لحجم الاستفادة السنوية وكحد أقصى لكل دفعة يتم صرفها. وتم تعليق العمل حاليا بالحد الأقصى لعدد مرات الصرف خلال ١٢ شهرا حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١. ومن خلال النافذة المخصصة للكوارث الطبيعية الكبيرة في التسهيل الائتماني السريع، تظل الموارد المتاحة في حدود ٨٠٪ من حصة العضوية سنويا و١٣٣,٣٣٪ منها على أساس تراكمي، شريطة أن تُقدَّر الأضرار الواقعة على البلد العضو نتيجة للكارثة بما لا يقل عن ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتحُتسب المشتريات التي تمت في إطار أداة التمويل السريع بعد ١ يوليو ٢٠١٥ ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة في ظل التسهيل الائتماني السريع.

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[١] الشرطية المعيارية لشرائح الائتمان الأعلى هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

[٢] يُجري صندوق النقد الدولي مراجعة لأسعار الفائدة على جميع التسهيلات التمويلية الميسرة كل عامين. وخلال آخر مراجعة أُجريت في ٢٤ مايو ٢٠١٩، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على آلية معدلة لتحديد سعر الفائدة تحدد فعليا أسعار فائدة صفر على التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني حتى نهاية يونيو ٢٠٢١ وربما لفترة أطول. وقام المجلس التنفيذي كذلك بتطبيق سعر فائدة صفر٪ على الأرصدة القائمة من قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في ظل أحد التسهيلات التمويلية السابقة، وهو تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية، حتى نهاية يونيو ٢٠٢١. وفي يوليو ٢٠١٥، حدد المجلس التنفيذي سعر فائدة صفريا دائما على التسهيل الائتماني السريع.

[٣] تطبق المستويات المتعارف عليها لحدود الاستفادة العالية (المنخفضة)، وهي ١٢٠٪ (٧٥٪) من حصة العضوية، إذا كان القرض القائم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر أقل (أكبر) من ١٠٠٪ من حصة العضوية. ولا تنطبق هذه المستويات المتعارف عليها إذا كان هذا القرض أكبر من ٢٠٠٪ من الحصة. وفي هذه الحالات، يحدد حجم الاستفادة على أساس العوامل المذكورة في الملاحظة رقم ٢. وبالنسبة للتسهيل الائتماني السريع، الذي لم يتحدد معيار له، يستخدم الحد الأقصى للاستفادة من الموارد ذات الشروط الميسرة باعتباره الحد السنوي المطبق (١٠٠٪ من حصة العضوية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١)، بينما يطبق هذا الحد الأقصى على حد الاستفادة السنوي المتوسط في حالة منح تسهيل الاستعداد الائتماني على أساس وقائي.

[٤] تسهيلات الاستعداد الائتماني التي تُمنح على أساس وقائي لا تدخل في حساب الحدود الزمنية.

[٥] لا تطبق معايير الاستفادة من الموارد عندما يتجاوز الائتمان القائم المقدم بشروط ميسرة ٢٠٠٪ من حصة العضوية. وفي تلك الحالات، تتقرر حدود الاستفادة في ضوء حد الاستفادة التراكمية من الموارد البالغ ٤٣٥٪ من حصة العضوية (أو حد الاستفادة الاستثنائية البالغ ٥٣٥٪ من حصة العضوية) لفترة مؤقتة حتى نهاية يونيو ٢٠٢١، وتوقع وجود احتياج في المستقبل إلى الدعم المقدم من الصندوق، والجدول الزمني لمدفوعات السداد.

العمل الذي نضطلع به

تنمية القدرات

يسهم **تعزيز قدرات المؤسسات**، بما فيها البنوك المركزية، ووزارات المالية، والإدارات المعنية بالإيرادات، وأجهزة الإحصاءات، وأجهزة الرقابة على القطاع المالي، في زيادة فعالية السياسات وتحقيق المزيد من الاستقرار والاحتواء في القطاع الاقتصادي. ويعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان لتطوير سياساتها الاقتصادية وتقوية هذه المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب، مع التركيز على القضايا ذات الأهمية بالنسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو.

ويقدم

الصندوق أنشطة تنمية القدرات – كالمساعدة الفنية العملية، والتدريب الذي يركز على السياسات، وفرص التَعَلُّم من النظراء – حتى تتمكن البلدان من بناء مؤسسات مستدامة تتمتع بالصلابة. وتمثل هذه الجهود مساهمة مهمة في تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعمل الصندوق مع عدد من شركاء التنمية الذين يغطي الدعم المقدم منهم ما يزيد على نصف أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك المساعدة في تمويل المرحلة الأولى من مبادرة تنمية القدرات لمواجهة جائحة كوفيد–١٩ التي أطلقها الصندوق للبناء قدما من أجل عالم أفضل والعمل على خلق مستقبل أكثر خضرة وذكاء وعدالة.

وتركز أنشطة تنمية القدرات على المجالات الرئيسية التي يتمتع الصندوق بخبرة كبيرة فيها، مثل الموارد المالية العامة واستقرار القطاع المالي والإحصاءات الاقتصادية، كما تستهدف عددا من القضايا الجامعة التي تدخل في نطاق خبرة الصندوق، كعدم المساواة في الدخل والمساواة بين الجنسين والفساد وتغير المناخ. ويتبوأ الصندوق مكانة متميزة تمكنه من دعم بلدانه الأعضاء بفضل اتساع نطاق عمله في مختلف أنحاء العالم، وتجاربه المؤسسية، وخبراته على المستوى العالمي. وتستفيد جميع البلدان من أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، مع توجيه الدعم خصوصا إلى الدول الهشة بما يتناسب مع احتياجاتها.

وبناء على طلب سلطات البلدان الأعضاء، يقوم أعضاء الفرق القُطرية والخبراء الفنيون من صندوق النقد الدولي بوضع خطة عمل متكاملة وتنفيذها حسب احتياجات البلدان. ويعمل الصندوق مع البلدان من خلال شبكة عالمية تضم ١٧ مركزا إقليميا. وتم افتتاح المركز الأخير، وهو المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا بصورة افتراضية في فبراير ٢٠٢١. وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد–١٩، قدم الصندوق كذلك مشورة آنية بشأن السياسات ودعما لتنمية القدرات لما يزيد على ١٧٥ بلدا.

ونشر الصندوق ما يزيد على ٨٠ مذكرة فنية حول مختلف قضايا السياسات ذات الصلة بجائحة كوفيد–١٩ في المراحل الأولى من الأزمة. وساعد البلدان أيضا على تعزيز جهودها في مجال جمع البيانات الاقتصادية ونشرها لتحسين قدرتها على صنع القرارات الاقتصادية وزيادة الشفافية.

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

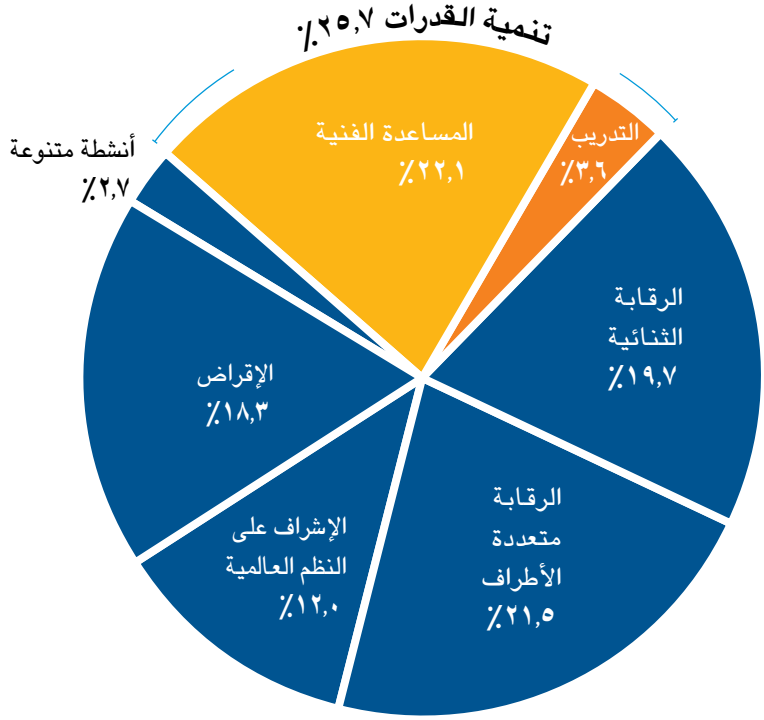

الشكل البياني ٢-١
الإنفاق على تنمية القدرات كنسبة من أنشطة صندوق النقد الدولي الرئيسية
السنة المالية ٢٠٢١

ومع زيادة الإنفاق الطارئ على مستوى البلدان، ساعد الصندوق في تعزيز أطر الحوكمة الوطنية بما يضمن على نحو أفضل سرعة وصول الأموال إلى الفئات المعوزة ومساءلة الحكومات فيما يتعلق بأوجه إنفاق الأموال.

وسرعان ما نجح صندوق النقد الدولي في تكييف أدواته مع الواقع المستجد الذي يقتضي تنفيذ أنشطة تنمية القدرات من بعد بسبب الجائحة. واستمر في مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات الجديدة، بما في ذلك إيجاد حلول رقمية لتنفيذ التحويلات النقدية المباشرة والامتثال الضريبي وجمع الإيرادات، وحماية الإنفاق على قطاع الصحة وأوجه الإنفاق الاجتماعي الأخرى، والاستعداد لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ. كذلك ارتفعت نسب المشاركة في البرامج التدريبية المجانية التي يقدمها الصندوق عبر الإنترنت ارتفاعا كبيرا.

الشكل البياني ٢-٢
الإنفاق على تنمية القدرات
السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١
(ملايين الدولارات الأمريكية)

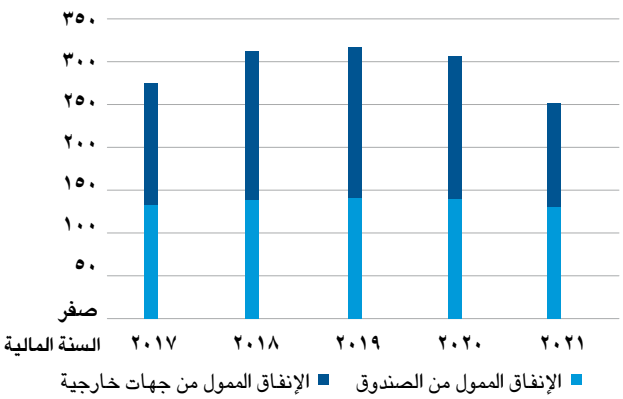

برنامج صندوق النقد الدولي للتعلم عبر الإنترنت:
سلعة عامة عالمية

التغير في نسب المشاركة في برنامج التعلم عبر الإنترنت عبر السنوات

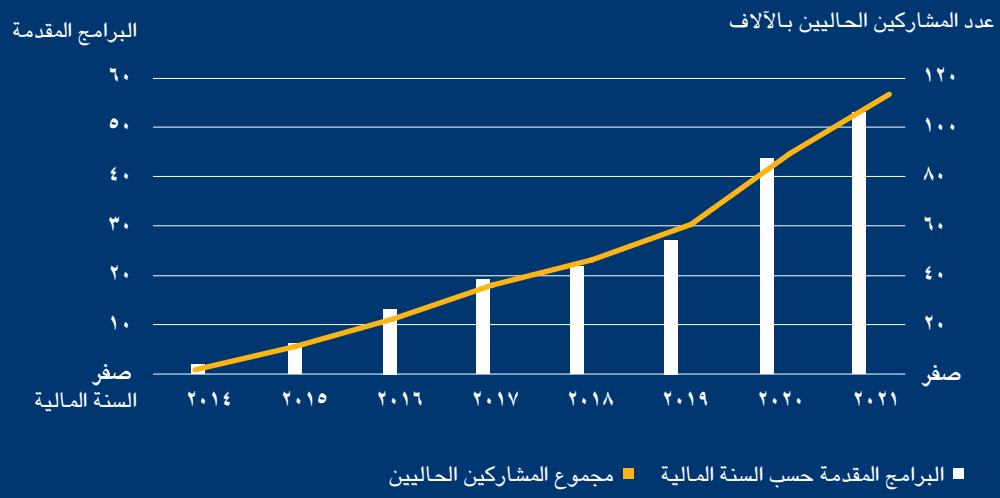

كان لبرنامج التعلم عبر الإنترنت المقدم من صندوق النقد الدولي دور مهم في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء خلال أزمة كوفيد–١٩.

فخلال العام المنصرم، شهد البرنامج زيادة كبيرة في عدد المشاركين، واجتاز ما يزيد على ٧٠٠٠ مسؤول حكومي الدورات التدريبية المقدمة من الصندوق. وفي إبريل ٢٠٢٠، أطلق معهد صندوق النقد الدولي قناة التعلم عبر موقع يوتيوب لتقديم مقاطع مصورة قصيرة في شتى مجالات خبرة الصندوق. ومنذ إطلاق القناة، نجحت وسيلة التعلم الجديدة والذكية تلك في اجتذاب أكثر من ٤٤٠٠ مشترك وتحقيق ٢٣٣ ألف مشاهدة.

ويتم تطوير المنهج التعليمي باستمرار في أهم المجالات ذات الاهتمام العالمي. وفي عام ٢٠٢٠، تم إطلاق سلسلة جديدة مكونة من خمس دورات تدريبية عن تحليل الدين العام وإدارته واستدامة القدرة على تحمله، بما في ذلك دورة تدريبية تم تصميمها بالاشتراك مع البنك الدولي حول الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بالقدرة على استدامة تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل (LIC DSFx). ومتاح حاليا دورات تدريبية جديدة عن الإحصاءات الاقتصادية الكلية (GFSx, BOPx)، فضلا عن ترجمة الدورات التدريبية المتاحة عبر الإنترنت إلى ست لغات مؤخرا. وخلال الفترة من إبريل إلى يونيو ٢٠٢١، تم إطلاق دورة تدريبية عن النمو الشامل (IGx)، إلى جانب مجموعة من الدورات عن التنبؤ بالإيرادات (RFAx) والإدارة الضريبية (VITARA).

جميع الدورات التدريبية على منصة *edX* – التي يعقد برنامج التعلم دوراته من خلالها – متاحة مجانا في أي وقت وفي أي مكان، مما يجعل البرنامج سلعة عامة عالمية تهدف إلى دعم المعرفة والمهارات من أجل اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولا.

راجع صفحة ٦٩ للاطلاع على جميع المصادر والملاحظات.

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

تنمية القدرات

راجع صفحة ٦٩ للاطلاع على جميع المصادر والملاحظات.

٢٥١ مليون دولار

للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء

٣,٤٤٦

زيارة لتقديم **المساعدة الفنية** تضمنت ١,٢٧٥ خبيرا

٤

دول هشة بين أعلى ١٠ بلدان تلقت مساعدة فنية

٣٦٠

دورة تدريبية تم تقديمها

٨

لغات للتدريب

١٤,٩٢٦

مسؤولا تم تدريبهم

الشكل البياني ٢-٣
أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب
المنطقة
السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١
(٪ من المجموع)

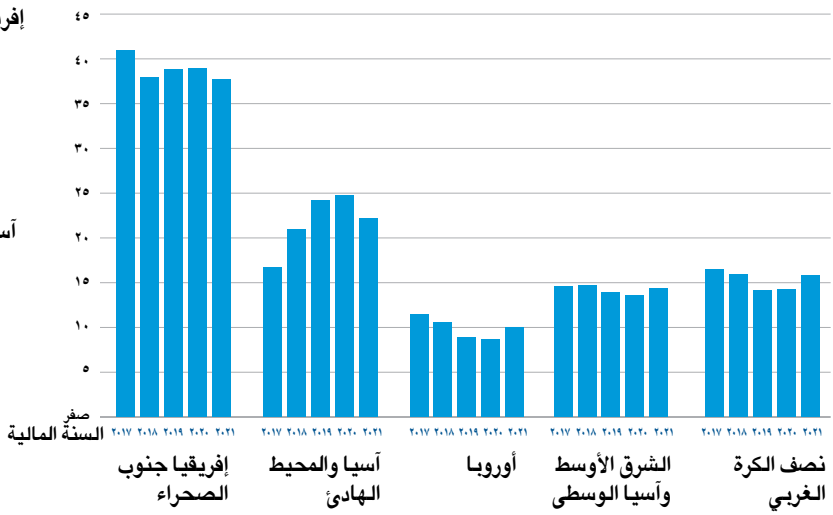

إفريقيا جنوب الصحراء
٪٣٨

آسيا والمحيط الهادئ
٪٢٢

الشكل البياني ٢-٤

أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب **فئة الدخل**

السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١

(٪ من المجموع)

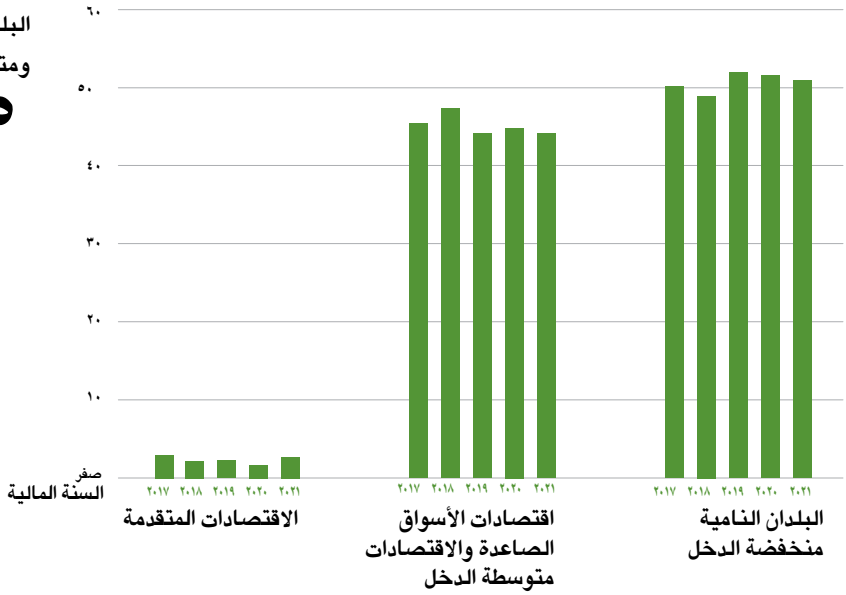

البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل

٪٩٥

الشكل البياني ٢-٥

أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب **الموضوع**

السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١

(٪ من المجموع)

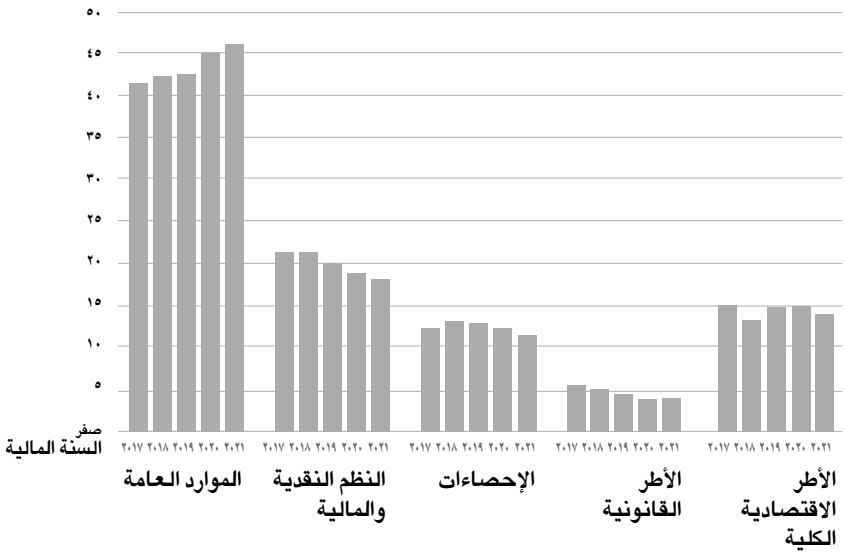

٪٤٦

لدعم الإدارة الفعالة للموارد العامة

٪١٤

لتحسين التحليلات والتنبؤات الاقتصادية الكلية

٪١٨

لتعزيز البنوك المركزية والنظم المالية

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

التدريب السنوات المالية ٢٠١٧–٢٠٢١

الشكل البياني ٢–٦

المشاركة في التدريب حسب المناطق الأصلية للمشاركين

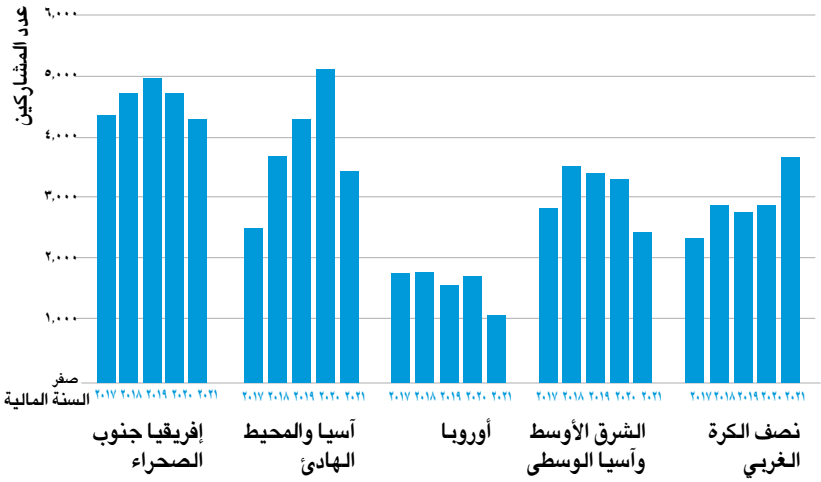

الشكل البياني ٢–٧

المشاركة في التدريب حسب فئة الدخل

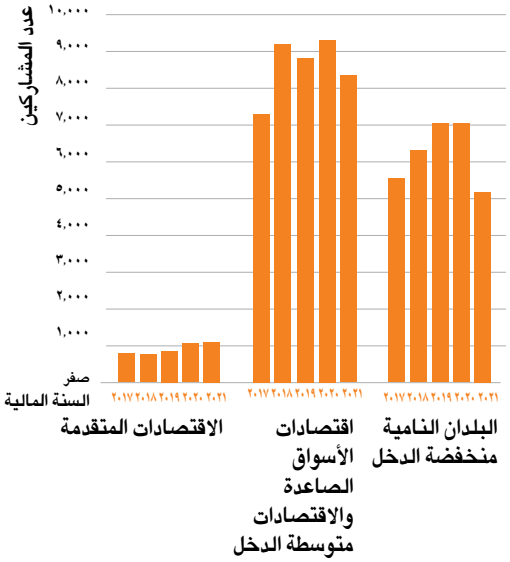

أكبر عشرة شركاء لصندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات

(الاتفاقيات الموقعة بالدولار الأمريكي، المتوسط، السنوات المالية ٢٠١٩–٢٠٢١)

١– اليابان
٢– الاتحاد الأوروبي
٣– ألمانيا
٤– المملكة المتحدة
٥– هولندا
٦– سويسرا
٧– النرويج
٨– كوريا
٩– كازاخستان
١٠– كندا

أكبر عشرة بلدان متلقية للمساعدة الفنية

(متوسط السنوات المالية ٢٠١٧–٢٠٢١، الإنفاق بالدولار الأمريكي)

١– ميانمار
٢– أوكرانيا
٣– ليبريا
٤– موزامبيق
٥– منغوليا
٦– سيراليون
٧– سري لانكا
٨– أوغندا
٩– غينيا
١٠– كمبوديا

أكبر عشرة بلدان متلقية للمساعدة حسب المشاركة في التدريب

(متوسط السنوات المالية ٢٠١٧–٢٠٢١، أسابيع المشاركة)

١– الهند
٢– الصين
٣– نيجيريا
٤– إندونيسيا
٥– كمبوديا
٦– أوغندا
٧– زمبابوي
٨– مصر
٩– الفلبين
١٠– غانا

الجدول ٢–٤

الصناديق المواضيعية والقُطرية لأنشطة الصندوق لتنمية القدرات

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١

الاسم	الشركاء
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT III)	كندا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا
مبادرة كوفيد–١٩	الصين وألمانيا واليابان وكوريا وإسبانيا وسويسرا
البيانات لدعم القرارات (D4D)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا
تسهيل إدارة الدين ٣ (DMF III) (بالاشتراك مع البنك الدولي)	النمسا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبنك التنمية الإفريقي
مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي («فيرست») (بالاشتراك مع البنك الدولي)	ألمانيا وسويسرا
صندوق استقرار القطاع المالي (FSSF)	الصين وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي
الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بإدارة الموارد الطبيعية (MNRW)	أستراليا والاتحاد الأوروبي وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق الاستئماني لتعبئة الموارد (RMTF)	أستراليا وبلجيكا والدانمرك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق القُطْري لصالح الصومال	المرحلة الأولى: كندا والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المرحلة الثانية: كندا وإيطاليا والمملكة المتحدة
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TA-DAT)	فرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

الجدول ٢–٥

مراكز الصندوق الإقليمية لتنمية القدرات

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)	الصين وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) وبنك الاستثمار الأوروبي	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء مؤهلة للحصول على التدريب من المعهد
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFC)	الصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وغابون (البلد المضيف) وألمانيا وهولندا وسويسرا وبنك الاستثمار الأوروبي	بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (AFE)	المرحلة الرابعة: الاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي المرحلة الخامسة: الصين وهولندا والنرويج وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وجنوب السودان (منذ مايو ٢٠٢٠) وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFS)	أستراليا والصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي	أنغولا وبوتسوانا وجزر القُمُر وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFW)	الصين وكوت ديفوار (البلد المضيف) والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا وبنك الاستثمار الأوروبي	بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFW2)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وغانا (البلد المضيف) وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي	كابو فيردي وغامبيا وغانا وليبريا ونيجيريا وسيراليون
مكتب تنمية القدرات في تايلند (CDOT)	اليابان وتايلند (البلد المضيف)	البلدان المستفيدة الأساسية: كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام. المشروعات المختارة الواقعة في نطاق مكتب تنمية القدرات في تايلند تغطي كذلك بلدانا أخرى في جنوب شرق آسيا وفي منطقة جزر المحيط الهادئ.
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)	بربادوس (البلد المضيف) وكندا والاتحاد الأوروبي والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الكاريبي والبنك المركزي لشرق الكاريبي	أنغيلا وأنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر كوراساو ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجاميكا ومونتسيرات وسانت مارتن، وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وغرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو وجزر تركس وكايكوس

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (CCAMTAC)	الصين وكازاخستان (البلد المضيف) وكوريا وبولندا وسويسرا وبنك التنمية الآسيوي	أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)	الاتحاد الأوروبي وغواتيمالا (البلد المضيف) ولكسمبرغ والمكسيك والنرويج وإسبانيا ومصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)	الصين (البلد المضيف)	الصين ومجموعة من البلدان المؤهلة للاستفادة من تدريب المركز
معهد فيينا المشترك (JVI)	النمسا (البلد العضو الرئيسي والمضيف) وشركاء/ مانحون دوليون	٣١ بلدا في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، وإيران مؤهلة للاستفادة من تدريب المعهد
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)	الكويت (البلد المضيف)	البلدان أعضاء جامعة الدول العربية مؤهلة للاستفادة من تدريب المركز
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولبنان (البلد المضيف) وهولندا وسويسرا	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)	أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي وفيجي (البلد المضيف) وكوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وبنك التنمية الآسيوي	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور ليشتي وتوكلو وتونغا وتوفالو وفانواتو
معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)	أستراليا واليابان وسنغافورة (البلد المضيف)	٣٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤهلة للاستفادة من تدريب المعهد
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)	أستراليا والاتحاد الأوروبي والهند (البلد المضيف) وكوريا والمملكة المتحدة	بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا

ملحوظة: يقدم صندوق النقد الدولي كذلك دورات تدريبية من خلال برامج التدريب الإقليمية.

الجزء ٣:
من نحن

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

مجلس المحافظين

لجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1]

المجلس التنفيذي
* قائمة أعضاء المجلس في الصفحات ٤٨–٥٢

مكتب التقييم المستقل
تشارلز كولينز، مدير المكتب

المدير العام
نواب المدير العام
* القائمة في الصفحة ٥٣

وحدة إدارة المعرفة
كريغ سيفي، رئيس الوحدة

مكتب التدقيق الداخلي
نانسي أسيكو أونيانغو، مدير المكتب

مكتب الاستثمار–خطة تقاعد الموظفين
ديريك بيلز، مدير المكتب

مكتب إدارة المخاطر
فيفيك أرورا، رئيس المكتب
انتقلت إلى الإدارة الإفريقية في فبراير ٢٠٢١
بريندا بولتوود، مدير المكتب
عُيِّنت في مارس ٢٠٢١

مكتب الميزانية والتخطيط
ميشيل شانون، مدير المكتب

مكتب الابتكار والتغيير
جينا باوونيه، رئيس المكتب

إدارات المناطق الجغرافية

الإدارة الإفريقية
أبيب سيلاسي، مدير الإدارة

إدارة آسيا والمحيط الهادئ
تشانغ يونغ ري، مدير الإدارة

المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
تشيكاهيسا سومي، مدير المكتب

الإدارة الأوروبية
بول تومسون، مدير الإدارة
أُعلِن تقاعده في فبراير ٢٠٢٠
ألفريد كامر، مدير الإدارة
عُيِّن في يوليو ٢٠٢٠

مكاتب الصندوق في أوروبا
أشوك بهاتيا، مدير المكتب

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
جهاد أزعور، مدير الإدارة

إدارة نصف الكرة الغربي
أليهاندرو ورنير، مدير الإدارة
أُعلِن تقاعده في إبريل ٢٠٢١

الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة

إدارة التواصل
جيرارد رايس، مدير الإدارة

إدارة شؤون المالية العامة
فيتور غاسبار، مدير الإدارة

معهد تنمية القدرات
شارميني كوري، مدير المعهد

معهد التدريب لصالح إفريقيا
عبد العزيز وين، مدير المعهد

معهد فيينا المشترك
هيرفيه جولي، مدير المعهد

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (في الكويت)
أسامة كنعان، مدير المركز

معهد التدريب في سنغافورة
ستيفان دانينغر، مدير المعهد

إدارة المالية
أندرو تويدي، مدير الإدارة
أُعلِن تقاعده في فبراير ٢٠٢١
برنارد لاورز، مدير الإدارة
عُيِّن في مارس ٢٠٢١

إدارة الشؤون القانونية
رودا ويكس–براون، المستشار القانوني العام ومدير الإدارة

إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
توباياس أدريان، المستشار المالي ومدير الإدارة

إدارة البحوث
غيتا غوبيناث، المستشار الاقتصادي ومدير الإدارة

إدارة الإحصاءات
لوي مارك دوشارم، كبير الإحصائيين ومسؤول البيانات، ومدير الإدارة

إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
مارتن مولايزن، مدير الإدارة
أُعلِن تقاعده في يوليو ٢٠٢٠
سيلا بازاربا سيوغلو، مدير الإدارة
عُيِّنت في أغسطس ٢٠٢٠

مكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة
روبرت باول، الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة

إدارات الخدمات المساندة

إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية
جنيفر لستر، مدير الإدارة

إدارة الموارد البشرية
كالبانا كوتشار، مدير الإدارة

إدارة تكنولوجيا المعلومات
إدوارد أندرسون، المسؤول الإعلامي الأول ومدير الإدارة

إدارة أمانة صندوق النقد الدولي
جيانهاي لين، أمين الصندوق ومدير الإدارة
أُعلِن تقاعده في فبراير ٢٠٢٠
سيدا أوغادا، أمين الصندوق، ومدير الإدارة
عُيِّن في أغسطس ٢٠٢٠

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

المديرون التنفيذيون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١

يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية تسيير الأعمال اليومية للصندوق، ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا، تنتخبهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، كما يشرف على جهود الصندوق من أجل تنمية القدرات.

أيفو أندرياناريفيلو

أفونسو بيفيلاكوا

سورجيت بالا

أرنو بويسيه

سيرهيو تشودوس

دومينيكو فانيزا

بول هيلبرز

حسين حسيني

تشانغ ها

جونغشيا جين

لويز ليفونيان

أليسارا ماهاساندانا

الجزء ٣: من نحن

المديرون التنفيذيون، تتمة

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١

إيتا ماناثوكو

محمود محي الدين

بابلو مورينو

ماهر مؤمنة

أليكسي موجين

دانييل بالوتاي

شونا رياك

ميكا بوسو

تاكوجي تاناكا

إليزابيث شورتينو

روديغر فون كلايست

بيوتر ترابينسكي

الجزء ٣: من نحن

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١

أيفو أندرياناريفيلو فاسينيت سيللا ريجيس نسونديه	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا–بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو
أفونسو بيفيلاكوا برونو سارايفا فرانك فوينتس	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
سورجيت بالا يوتيكا إندراراتنا	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
أرنو بويسيه بيير–إيليوت روزان	فرنسا
سيرهيو تشودوس لويس أوسكار هيريرا	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
دومينيكو فانيزا مايكل ماسوراكيس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
بول هيلبرز أنتوني دي لانوي فلاديسلاف راشكوفان	أندورا، أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، رومانيا، أوكرانيا
حسين حسيني محمد القرشي	أفغانستان، الجزائر، غانا، إيران، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس
تشانغ ها كريس وايت أنجيليا غرانت	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، فانواتو
جونغشيا جين جانغتشين جانغ	الصين
لويز ليفونيان فيرغال أوبرولاكان	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين
أليسارا ماهاساندانا فيرمان موكتار	بروني دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
إيتا ماناثوكو ويلي نكونيادا أوسانا جاكسن أودوني	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
محمود محي الدين سامي جدع على الحوسني	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ملديف، عُمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
بابلو مورينو ألفونسو غويرا خوسيه أندريس روميرو	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا
ماهر مؤمنة بندر الحمالي	المملكة العربية السعودية
أليكسي موجين لاف بالاي	روسيا، سوريا
دانييل بالوتاي كريستيان جاست هليل إبراهيم أزال	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
ميكا بوسو جون سيغورغيرسون	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
شونا رياك ديفيد بول رونيكل	المملكة المتحدة
إليزابيث شورتينو شاغر	الولايات المتحدة
تاكوجي تاناكا كين شيكادا	اليابان
بيوتر ترابينسكي مارسيل بيتر	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان
روديغر فون كلايست كلاوس غيبهارد ميرك	ألمانيا

فريق الإدارة العليا

مدير عام صندوق النقد الدولي هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي. ويعاون المدير العام في أداء مهامه نائب أول للمدير العام وثلاثة نواب آخرون للمدير العام.

المدير العام **كريستالينا غورغييفا**

النائب الأول للمدير العام **جيفري أوكاموتو**

نائب المدير العام **أنطوانيت سايه**

نائب المدير العام **ميتسوهيرو فوروساوا**

نائب المدير العام **تاو جانغ**

الموارد

الميزانية

كان تنفيذ ميزانية السنة المالية ٢٠٢١ قد تأثر ببدء جائحة كوفيد–١٩ بعد صياغة الميزانية. وبلغ مجموع النفقات الإدارية الصافية ١,١٢٦ مليون دولار، أو ٩٤,٩٪، من الميزانية الهيكلية المعتمدة بقيمة ١,١٨٦ مليون دولار. وجاء هذا الانخفاض في الإنفاق مقارنة بالميزانية الهيكلية انعكاسا لوقف أنشطة السفر، وتأثير انخفاض درجة إشغال المباني ونقص الاستهلاك المرتبط بتكنولوجيا المعلومات. وأعيد تخصيص معظم موارد رحلات السفر لدعم زيادة التوظيف في مواجهة الأزمة، مع استمرار هذه الزيادة حتى السنة المالية ٢٠٢٢. وكان المجلس التنفيذي قد وافق في إبريل ٢٠٢١ على رفع مؤقت لحد الترحيل العام من ٥٪ إلى ٨٪ فبلغ الإجمالي ٨٨,٤ مليون دولار هي قيمة الموارد المؤقتة التي أُتيحت لاستخدامها عموما في تلبية الاحتياجات في مواجهة الأزمة خلال فترة الميزانية متوسطة الأجل.

وتراجعت أنشطة تنمية القدرات التي تُمَوَّل من مصادر خارجية بمقدار ٥٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢١ مقارنة بمستوياتها في السنة المالية ٢٠٢٠، فبلغ مجموعها ١١٨ مليون دولار مقارنة بالحد المقرر وهو ٢٠٦ ملايين دولار. ويرجع انخفاض الإنفاق إلى وقف أنشطة السفر، وكذلك إلى قصور الطاقة الإنتاجية في البلدان المستفيدة من هذه الأنشطة.

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء ومجموع الدخل الشامل

نموذج الدخل

المصدر الأساسي لتوليد دخل الصندوق هو أنشطة الإقراض والاستثمار التي يمارسها (الشكل البياني ٣–١). ويتحقق الدخل من أنشطة الإقراض عن طريق الرسوم المفروضة على استخدام الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة، ورسوم الخدمات، ورسوم الالتزام. وإضافة إلى ذلك، فاستخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي يخضع لرسوم إضافية في ظل ظروف معينة. ويعتمد نموذج دخل الصندوق كذلك على الدخل الاستثماري الذي يتولد من الأصول في الحسابات الفرعية للدخل

الشكل البياني ٣-١
نموذج الدخل

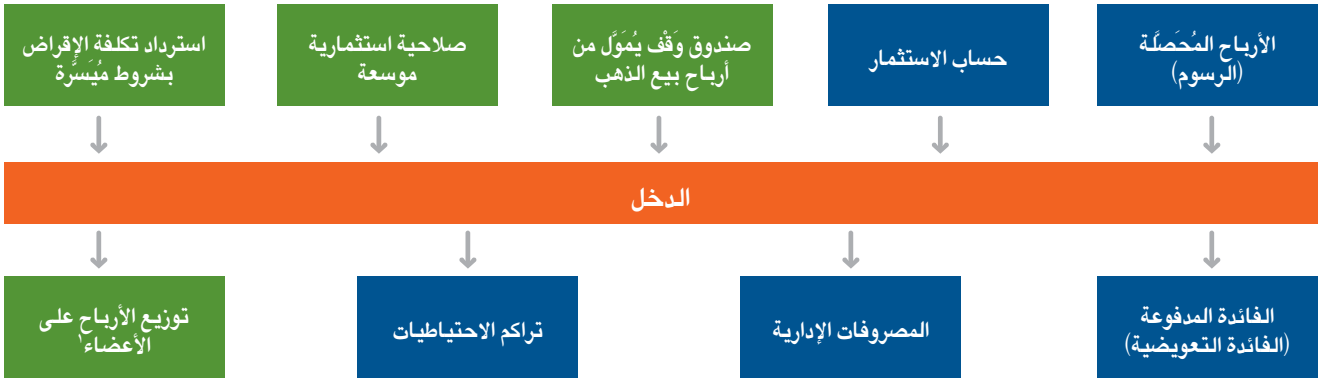

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الإطارات الخضراء تمثل العناصر التي أُضيفَت إلى نموذج الدخل عام ٢٠٠٨.
[1] حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١، لم تعتمد البلدان الأعضاء سياسة توزيع الأرباح.

الثابت والوقف في حساب الاستثمار الخاص بالصندوق. ونظرا للطبيعة العامة لهذه الأموال، تتضمن السياسة الاستثمارية للصندوق، من جملة أمور أخرى، إجراء تقييم دقيق لمستويات المخاطر المقبولة وكذلك الضمانات الوقائية للحد من تضارب المصالح الفعلي والمُتَصَوَّر.

الرسوم

في ظل ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض، يظل مصدر الدخل الرئيسي للصندوق هو الرسوم المفروضة على الائتمان القائم. ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على تمويل الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش ثابت يُعبر عنه بنقاط الأساس، كما ورد بالنقاش في الجزء ٢. وفي إبريل ٢٠٢٠، حدد المجلس التنفيذي هامش معدل الرسم وهو ١٠٠ نقطة أساس للفترة المنتهية في إبريل ٢٠٢٢.

ويفرض الصندوق كذلك رسوما إضافية على مبالغ الائتمان الكبيرة. وتَطَبَّق الرسوم الإضافية على مبالغ الائتمان القائمة التي تتجاوز حدا مقررا نسبة إلى حصة البلد العضو (رسوم إضافية حسب مستوى الموارد)، وتُطَبَّق رسوم أعلى في حالة تجاوز هذا الحد المقرر لفترة زمنية معينة (رسوم إضافية حسب مدة السداد) (راجع الجدول ٢-٢).

وبالإضافة إلى الرسوم الدورية والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمة، ورسوم التزام، ورسوما خاصة. فيفرض الصندوق رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. وفي بداية كل فترة مدتها ١٢ شهرا، يُحمَّل رسم التزام قابل للرد على المبالغ المتاحة للسحب بموجب اتفاقات الاستفادة من حساب الموارد العامة خلال تلك الفترة. ويفرض الصندوق كذلك رسوما خاصة على الرسوم التي تأخر سدادها، خلال الستة أشهر الأولى من تراكم المتأخرات على البلد العضو.

الفائدة التعويضية والفوائد على القروض

بالنسبة للنفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) للبلدان الأعضاء مقابل مراكزها الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات المُعَوَّضة). وسعر الفائدة التعويضية

الجزء ٣: من نحن

الأساسي يساوي سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. ويدفع الصندوق كذلك فائدة بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة على القروض القائمة في إطار اتفاقات الاقتراض الجديدة (راجع «التمويل من الصندوق»).

تقاسم الأعباء

يجري تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة على نحو متساو بين الأعضاء المدينين والدائنين.

مجموع الدخل الشامل

كان مجموع الدخل الشامل لصندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠٢١ قد بلغ ٤,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٩ مليار دولار)، انعكاسا بصفة أساسية للدخل الناتج عن ارتفاع مستويات نشاط الإقراض، ودخل صندوق الوقف، والمكاسب النابعة من إعادة قياس الأصول والخصوم في خطط مزايا العاملين في صندوق النقد الدولي، وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، منافع الموظفين).

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

بلغت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي ٩٦٤,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠٢١ (راجع الجدول ٣–١). وفي ذلك الوقت، ظلت على السودان* متأخرات مطولة (قائمة لأكثر من ستة أشهر) مستحقة للصندوق، تعود إلى عام ١٩٨٤.

وطُبقت تدابير تصحيحية في ظل استراتيجية الصندوق التعاونية المعززة بشأن المتأخرات بهدف معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وفي نهاية السنة المالية، ظل السودان غير مؤهلٍ للاستفادة من موارد الصندوق.

التمويل من الصندوق

يقدم صندوق النقد الدولي التمويل للبلدان الأعضاء من خلال ثلاث قنوات، ويحقق جميعها الهدف المشترك المتمثل في تحويل العملات الاحتياطية إلى البلدان الأعضاء: الإقراض العادي (بشروط غير ميسرة) من حساب الموارد العامة، والإقراض بشروط مُيَسَّرة من الصندوق

الجدول ٣–١

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي من البلدان التي عليها التزامات تجاوز أجل استحقاقها ستة أشهر أو أكثر وعلى أساس نوعها، حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

		حسب النوع	
	المجموع	**إدارة العمليات العامة** (بما فيها تسهيل التصحيح الهيكلي)	**الصندوق الاستئماني**
السودان	٩٦٤,٣	٨٨٠,٤	٨٣,٩
المجموع	**٩٦٤,٣**	**٨٨٠,٤**	**٨٣,٩**

*قام السودان بتسوية المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي في ٢٩ يونيو ٢٠٢١ (بعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير). وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: www.imf.org/sudan .

الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وإدارة حقوق السحب الخاصة. وأهم خاصية يتسم بها الهيكل المالي للصندوق هي أنه يتطور بصفة مستمرة. وقام الصندوق بتأسيس وتنقيح مجموعة متنوعة من تسهيلات وسياسات الإقراض على مدار السنوات لمعالجة الأوضاع المتغيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي أو العمل مع البلدان الأعضاء طبقا لاحتياجاتها المحددة وظروفها الخاصة.

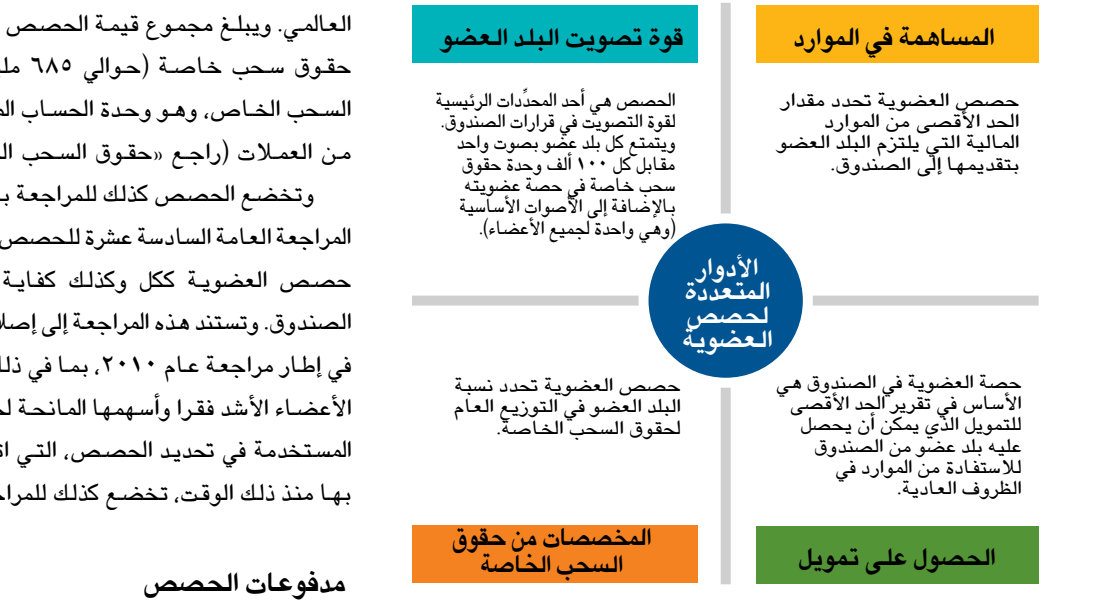

الحصص: من أين تأتي أموال الصندوق؟

توفر البلدان الأعضاء في الصندوق، والتي يبلغ عددها ١٩٠ بلدا عضوا، الموارد اللازمة لتقديم القروض من خلال مدفوعات الحصص في الأساس، والتي تتحدد على أساسها أيضا حقوقها في التصويت. ويشكل الاقتراض متعدد الأطراف والاقتراض الثنائي خط الدفاع الثاني والثالث في أوقات الأزمات. وتتيح هذه الموارد للصندوق طاقة مالية تقدر بحوالي تريليون دولار لتقديم قروض بشروط غير ميسرة لدعم البلدان الأعضاء. وتمول عمليات الإقراض الميسر

وتخفيف أعباء الديون للبلدان منخفضة الدخل من خلال صناديق استئمانية منفصلة قائمة على المساهمات.

وتحدد لكل بلد عضو حصة على أساس مركزه في الاقتصاد العالمي. ويبلغ مجموع قيمة الحصص في الصندوق ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٨٥ مليار دولار). وترتبط قيمة حق السحب الخاص، وهو وحدة الحساب المستخدمة لدى الصندوق، بسلة من العملات (راجع «حقوق السحب الخاصة»).

وتخضع الحصص كذلك للمراجعة بانتظام. ويجري حاليا استكمال المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص، والتي تتيح فرصة لتقييم كفاية حصص العضوية ككل وكذلك كفاية توزيعها بين البلدان أعضاء الصندوق. وتستند هذه المراجعة إلى إصلاحات الحوكمة التي تم تنفيذها في إطار مراجعة عام ٢٠١٠، بما في ذلك جهود حماية حصص البلدان الأعضاء الأشد فقرا وأسهمها المانحة لحق التصويت. والصيغة الحالية المستخدمة في تحديد الحصص، التي اتُفِقَ عليها في ٢٠٠٨ ويُسترشد بها منذ ذلك الوقت، تخضع كذلك للمراجعة في الوقت الراهن.

مدفوعات الحصص

لقد تم في ٢٦ يناير ٢٠١٦ استيفاء الشروط المطلوبة لتنفيذ الزيادات في الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وأدى ذلك إلى مضاعفة الموارد المستمدة من حصص العضوية لتصل إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٨٥ مليار دولار) مقابل حوالي ٢٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٤٢,٥ مليار دولار تقريبا). وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١، سدد ١٨٥ عضوا من بين ١٩٠ عضوا مدفوعات حصصهم، وهو ما يشكل أكثر من ٩٩٪ من مجموع الزيادات في الحصص، وبلغ مجموع الحصص ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ٦٨٣ مليار دولار).

الجزء ٣: من نحن

أندورا تصبح البلد العضو ١٩٠ في صندوق النقد الدولي

انضمت إمارة أندورا إلى صندوق النقد الدولي في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠، وذلك خلال حفل أُقيم في واشنطن العاصمة.

اقتراض صندوق النقد الدولي

اقتراض حساب الموارد العامة

كما أُشير آنفا، صندوق النقد الدولي مؤسسة تموَّل من حصص العضوية. غير أن الموارد المقترضة لايزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص من خلال الاتفاقات الجديدة للاقتراض واتفاقات الاقتراض الثنائية التي تشكل خط الدفاع الثاني والثالث، على التوالي، بعد حصص العضوية.

والاتفاقات الجديدة للاقتراض عبارة عن مجموعة من الاتفاقات الائتمانية مع ٣٨ مشاركا، واثنين من المشاركين المرتقبين. وكان حجم الاتفاقات الجديدة للاقتراض قد ازداد بمقدار الضعف فبلغ حوالي ٣٦١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ١ يناير ٢٠٢١، وحُدِّدَت فترة جديدة لهذه الاتفاقيات حتى نهاية عام ٢٠٢٥. ويمكن تفعيل موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض عندما تنشأ الحاجة إلى تكملة موارد الصندوق للحيلولة دون ضعف النظام النقدي الدولي أو مواجهته. ويقتضي هذا التفعيل قبول المشاركين الذين يمثلون ٨٥٪ من مجموع الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت

والحصول على موافقة المجلس التنفيذي. وفُعِّلَت الاتفاقات الجديدة للاقتراض عشر مرات في الفترة بين إبريل ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٦، وهو تاريخ آخر تفعيل لها.

وكما أُشير سلفا، تشكل اتفاقات الاقتراض الثنائية خط دفاع ثالثا بعد حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض. وبدأ تفعيل الجولة الحالية من اتفاقات الاقتراض الثنائية (٢٠٢٠) في ١ يناير ٢٠٢١، وبمدة مبدئية غايتها ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قابلة للتمديد لعام آخر. وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١، تعهد ٤٠ دائنا ثنائيا في ظل اتفاقات الاقتراض الثنائية لعام ٢٠٢٠ بأن يقدموا للصندوق مبلغ ائتمان إجماليا يعادل نحو ١٣٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويُشترط لتفعيل الموارد المتاحة في ظل اتفاقات الاقتراض الثنائية أن يكون المبلغ المتوافر للتمويل بخلاف ذلك من موارد الصندوق قد انخفض إلى دون المستوى الحدي المقرر وهو ١٠٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وتفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض أو عدم توافر موارد غير ملتزم بها في ظل الاتفاقات الجديدة للاقتراض. وتفعيل اتفاقات الاقتراض الثنائية يقتضي موافقة الدائنين الثنائيين الذين يمثلون ٨٥٪ من مجموع مبالغ الائتمان المتعهد بها.

حقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشارِكة في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر. ويمثل حق السحب الخاص وحدة الحساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى. وحق السحب الخاص ليس عملة ولا استحقاقا على الصندوق، إنما هو استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر. ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بهذه العملات.

وتتحدد قيمة وحدة حق السحب الخاص حاليا على أساس سلة مكونة من خمس عملات: الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. وتخضع العملات المدرجة فيها لمراجعة دورية؛ ومن المقرر إجراء المراجعة التالية لتقييم سلة عملات حقوق السحب الخاصة بحلول نهاية يوليو ٢٠٢٢.

وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢١، بلغ مجموع حقوق السحب الخاصة التي تم تخصيصها للبلدان الأعضاء ٢٠٤,٢ مليار وحدة (ما يعادل حوالي ٢٩٣,٢ مليار دولار)، بما في ذلك ١٨٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تم تخصيصها عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وفي اجتماع غير رسمي عُقِدَ في مارس ٢٠٢١، أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييد واسع بين البلدان الأعضاء لاقتراح السيدة مدير عام الصندوق بشأن إمكانية توزيع مخصصات جديدة من حقوق السحب الخاصة. وبمجرد موافقة المجلس التنفيذي على اقتراح المدير العام، يقدَّم إلى مجلس المحافظين الذي يتطلب قراره بالموافقة على توزيع مخصصات من حقوق السحب الخاصة تأييدا بأغلبية ٨٥٪ من القوة التصويتية الكلية من الأعضاء.

المساءلة

صندوق النقد الدولي، منظمة دولية تديره البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا، وهو في موضع المسؤولية أمامها، ويعتمد نظاما من الضوابط والتوازنات لضمان المساءلة – بدءا من عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وحتى إدارة المخاطر وتقييم سياساته وعملياته. وبالمثل، يُتوقع من موظفي صندوق النقد الدولي مراعاة أعلى المعايير الأخلاقية والمعايير السلوكية في مكان العمل.

الضوابط والتوازنات

يُجري صندوق النقد الدولي تدقيقا لجميع عملياته. وتتحدد آليات التدقيق بهدف تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة وتتضمن شركة تدقيق خارجي، ولجنة تدقيق خارجي مستقلة، ومكتب التدقيق الداخلي. ولجنة التدقيق الخارجي مستقلة عن الإدارة العُليا للصندوق وتشرف على عملية التدقيق السنوي.

ويقوم مكتب التدقيق الداخلي بوظيفة مستقلة تتعلق بالضمانات والاستشارات صُممت لحماية وتعزيز الصندوق. ولهذا المكتب صلاحيتان رئيسيتان: تقييم فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في الصندوق، وتحسينها؛ والعمل كجهة استشارية وداعمة لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات واستحداث حلول للرقابة تتسم بفعالية التكلفة.

إدارة المخاطر التي تواجه المؤسسة

تأسس مكتب إدارة المخاطر داخل الصندوق عام ٢٠١٤، وهو مسؤول عن وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل، وتسهيل تنفيذها – بما في ذلك المخاطر على العمل الأساسي والمخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية ومخاطر السمعة – مع تمكين قدرات التحليل الذكي للمخاطر لكي يتمكن الصندوق من أداء مهامه.

الجزء ٣: من نحن

التعلم من التجربة

أُنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ بغرض تقييم سياسات الصندوق وأنشطته تقييما مستقلا وموضوعيا. ومكتب التقييم المستقل ذو استقلالية تامة عن الإدارة العليا للصندوق وموظفيه، ويعمل دون أدنى تدخل من المجلس التنفيذي للصندوق. ويتولى المكتب مهمة تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم حوكمته ودوره الإشرافي. وركزت تقارير التقييم التي انتهى من إعدادها مكتب التقييم المستقل مؤخرا على عمل صندوق النقد الدولي مع شركائه، والمشورة بشأن التدفقات الرأسمالية، والسياسات النقدية غير التقليدية، والرقابة المالية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مكتب التقييم المستقل، بما فيها نطاق اختصاصاته وتقارير التقييم، في الموقع الإلكتروني: https://ieo.imf.org.

الانضباط الخُلُقي وسلوك الموظفين

من أجل ضمان الإدارة الرشيدة داخل المؤسسة، اعتمد صندوق النقد الدولي تدابير للنزاهة، تتضمن مدونة قواعد السلوك للموظفين وكذلك شروط تقديم إقرارات الذمة المالية والإفصاح عن الوضع المالي وعقوبات تأديبية للمخالفين. ووضع الصندوق مدونة مماثلة لقواعد سلوك أعضاء المجلس التنفيذي. كما يتيح الصندوق خطا ساخنا للإبلاغ عن التجاوزات يوفر الحماية للمبلغين.

ويتولى مكتب مسؤول الانضباط الخلقي تقديم المشورة للصندوق وخبرائه حول قضايا الانضباط الخلقي والتحقيق في ادعاءات انتهاك القواعد واللوائح الداخلية، ويشرف على البرنامج المخصص للتدريب على القواعد الأخلاقية وقواعد النزاهة لكل العاملين بالصندوق. ويوجد في الصندوق كذلك مسؤول شكاوى مستقل لتقديم مساعدة غير متحيزة ومستقلة في حل المشكلات المرتبطة بالوظائف.

العمل بالتعاون مع الجمهور

يجتمع صندوق النقد الدولي بانتظام مع القادة السياسيين وسلطات البلدان ويتعاون بشكل روتيني مع مجموعة كبيرة من ممثلي القطاع الخاص والإعلام والأطراف المعنية غير الحكومية مثل المجتمع الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمانات والنقابات العمالية وقادة الشباب. وتتيح فرص الحوار الثنائي تلك للصندوق شرح مناهجه والتعلم من الآخرين بغرض تحسين مشورته بشأن السياسات.

تقييمات الضمانات الوقائية

عندما يقدم الصندوق تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، عادة ما تجُرى عملية تقييم للضمانات الوقائية للحصول على تأكيدات معقولة بأن البنك المركزي لهذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن البرنامج الذي يدعمه الصندوق.

في نهاية إبريل ٢٠٢١

٣٤٦ عملية تقييم

كانت قد أُجريت، تغطي

٩٩ بنكا مركزيا

٢٤ عملية منها استُكمِلَت أثناء السنة المالية ٢٠٢١

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢١
طالع المزيد في شبكة الإنترنت
WWW.IMF.ORG/AR2021

تتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات:

وهذه التقييمات تتضمن تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات وهي: (١) آلية التدقيق الخارجي، و(٢) الهيكل القانوني والاستقلالية، و(٣) إطار إعداد التقارير المالية، و(٤) آلية التدقيق الداخلي، و(٥) نظام الضوابط الداخلية. وفي نهاية إبريل ٢٠٢١، كانت قد أُجريت ٣٤٦ عملية تقييم تغطي ٩٩ بنكا مركزيا، تم استكمال ٢٤ منها خلال السنة المالية ٢٠٢١.

ويراقب الصندوق التقدم الذي تحرزه البنوك المركزية في عملها على تحسين أطر الضمانات الوقائية لديها وتنفيذ توصيات الصندوق. وتستمر الرقابة طوال الفترة التي يكون فيها ائتمان الصندوق قائما. ويخضع نحو ٨٥ بنكا مركزيا للمراقبة في الوقت الحالي، بزيادة بلغت ٢٢ بنكا مركزيا في السنة المالية ٢٠٢١ بسبب تزايد النشاط الذي نتج عن تقديم التمويل للبلدان الأعضاء من أجل معالجة تأثير جائحة كوفيد-١٩.

ويُجري الصندوق كذلك مراجعات للضمانات الوقائية المالية في خزانات الدول إذا تقدم أحد البلدان الأعضاء بطلب استفادة استثنائية من موارد الصندوق بحيث يُوَجَّه جزء كبير من الأموال – ٢٥٪ على الأقل – نحو تمويل ميزانية الدولة. وأُجريت خلال السنة المالية ٢٠٢١ عمليتان لمراجعة الضمانات الوقائية المالية.

المسؤولية الاجتماعية والمؤسسية

تحتل الاستدامة البيئية والمبادرات الإنسانية موضع الصدارة في برنامج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في الصندوق.

الاستدامة البيئية

انصب تركيز صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٢٠ بصفة أساسية على مساعدة البلدان الأعضاء في مواجهة التحديات التي جلبتها الجائحة، غير أن المؤسسة ظلت تدرج اعتبارات الاستدامة البيئية في عملياتها. وانخفض مجموع انبعاثاتها من غاز الاحتباس الحراري بنحو ٧٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٩،*[١] وهو ما يرجع بشكل كبير إلى الهبوط الحاد في أنشطة السفر لأغراض العمل نتيجة للجائحة. وانخفضت انبعاثات المؤسسة من استهلاك الكهرباء بنسبة ٣٥٪، مما يرجع في جانب كبير منه إلى انخفاض معدل إشغال المباني. علاوة على ذلك، فمن شأن التحول الجاري إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات القائمة على السحابة أن يُمكِّن الصندوق من خفض استهلاك أجهزة الكمبيوتر والطاقة في مكان العمل بشكل دائم. وسيواصل الصندوق جعل عملياته أكثر اخضرارا، وبذلك، سوف يجعل بعض المكاسب المرتبطة بالجائحة مكاسب دائمة.

*بيانات السنة التقويمية ٢٠٢٠.

العطاء معا
Giving Together

برنامج «العطاء معا» هو برنامج الصندوق الخيري الذي تدعمه تبرعات الموظفين والمتقاعدين كما يُمَوَّل من خلال مبادرات العطاء المؤسسي في الصندوق.

وقد أثرت جائحة كوفيد-١٩ على البرنامج بشكل جذري من خلال تحويل التفاعل بالتواجد الشخصي إلى تفاعلات افتراضية عبر الإنترنت وإلقاء الضوء على الاحتياجات الهائلة داخل المجتمعات المحلية وفي أنحاء العالم. واستجاب موظفو الصندوق وكذلك المتقاعدون منه بتقديم دعم غير مسبوق. وبفضل إجمالي التمويل من تبرعات الموظفين والمتقاعدين، والمنح في ظل حملة «العطاء معا» ومضاهاة المبالغ والتبرعات من الصندوق، قدم البرنامج أكثر من ٤,٦ مليون دولار لدعم قضايا خيرية في السنة المالية ٢٠٢١ – وهو أكبر مبلغ قُدِّم على الإطلاق.

العطاء

جمعت حملة العطاء هذا العام ما مجموعه ٢,٨ مليون دولار لدعم منظمات في منطقة واشنطن العاصمة وفي أنحاء العالم، بزيادة بلغت ٢١٪ مقارنة بالعام الماضي وكسرت أرقاما قياسية من حيث المبالغ التي جمعتها بالدولار ومشاركة موظفي الصندوق. وعلاوة على ذلك، قام برنامج العطاء معا بتنظيم حملات لجمع التبرعات لدعم جهود الإغاثة من الكوارث في كمبوديا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس

الشكل البياني ٣-٢

مجموع التبرعات التي جُمِعَت ومبالغ مضاهاة التبرعات

(ملايين الدولارات الأمريكية)

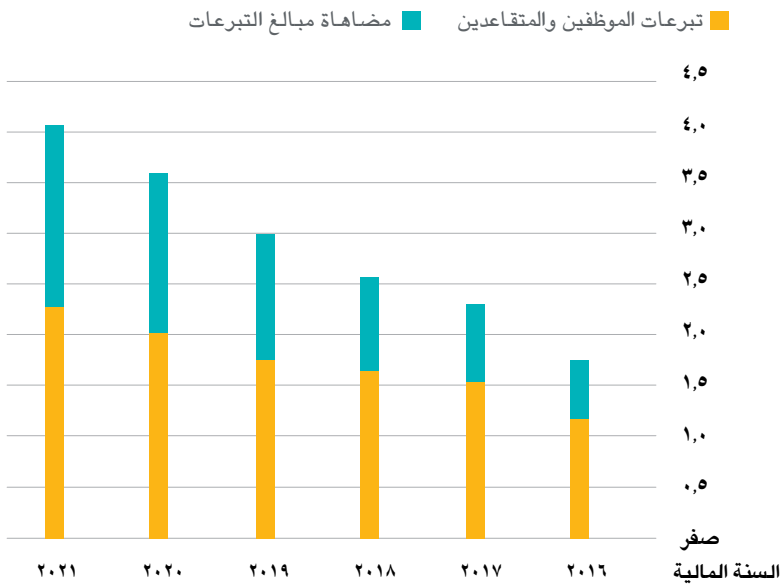

من بين الجهات المتلقية لتبرعات برنامج العطاء معا في السنة المالية ٢٠٢١

٣٨٠ ألف دولار

تمت تعبئتها لدعم برامج الإغاثة العاجلة على أرض الواقع

٥٣٥ ألف دولار

قيمة المنح لصالح الأعمال الخيرية حول العالم مُنِحَت إلى

٢٨

منظمة عبر

٤

قارات

الجزء ٣: من نحن

والهند ولبنان ونيكاراغوا والفلبين، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتايلند وفييت نام، جمع من خلالها أكثر من ٣٨٠ ألف دولار لدعم برامج الإغاثة العاجلة على أرض الواقع.

وإجمالا، بلغت تبرعات موظفي الصندوق والمتقاعدين منه إضافة إلى مبالغ مضاهاتها ٤,١ مليون دولار لدعم القضايا الخيرية وجهود الإغاثة الإنسانية خلال السنة المالية ٢٠٢١ – بحيث تجاوزت ما تم جمعه من أموال في السنة المالية الماضية والتي بلغت ٣,٦ مليون دولار.

المنح

قدم صندوق النقد الدولي ٥٣٥ ألف دولار في صورة منح لصالح الأعمال الخيرية حول العالم في السنة المالية ٢٠٢١. ونظرا للتأثير المستمر لجائحة كوفيد–١٩ على المؤسسات غير الهادفة للربح والمجتمعات التي تخدمها، مُنِح كثير من تبرعات هذا العام لصالح برامج وخدمات تفرض شروطا محددة لدعمها التشغيلي نتيجة لأزمة كوفيد–١٩ أو تدعم فئات تأثرت بالجائحة على نحو بالغ الحدة. وتضمَّن ذلك منحا استثنائية لمؤسسات غير هادفة للربح تعمل لدفع قضايا العدالة العنصرية والاجتماعية قُدُما في الولايات المتحدة، ومضاهاة التبرعات لمبادرات قادتها نقابة موظفي الصندوق لصالح منظمة الصحة العالمية والعاملين في مجال الضيافة الذين تأثروا بالأزمة. وإجمالا قُدِّمَت منح إلى ٢٨ منظمة عبر أربع قارات.

العمل التطوعي

توصل موظفو الصندوق، لدعم مجتمعاتهم المحلية، حتى على خلفية جائحة كوفيد–١٩ – وأثناءها بصفة خاصة – إلى طرق إبداعية للقيام بدور مؤثر من خلال العمل التطوعي. وأطلق برنامج العطاء معا مسابقة للتصوير الفوتوغرافي بالتزامن مع حملة العطاء هذا العام، واشترك موظفو الصندوق بصورهم التي ألقت الضوء على مدى اتساع أنشطتهم – كإعداد وجبات صحية للأسر التي تعاني من الجوع، والتطوع للعمل في مكتباتهم المحلية، ودعم جيرانهم كبار السن الذين يحتاجون إلى المساعدة، واجتياز مسابقات اللياقة البدنية مع المحافظة على التباعد الاجتماعي لدعم مجموعة من القضايا المختلفة.

وإضافة إلى ذلك، تكريما لذكرى مارتن لوثر كينغ، شارك موظفو الصندوق في فعالية تطوع افتراضية بالشراكة مع Free Minds Book Club & Writing Workshop، وهي مؤسسة غير هادفة للربح، مقرها واشنطن العاصمة، تساعد الشباب المسجونين من خلال تنمية القوى العاملة ومنع العنف وتشجيع الفنون الأدبية.

أطلق برنامج «العطاء معا» مسابقة تصوير بالتزامن مع حملة العطاء هذا العام.

عكس اتجاه عقارب الساعة من أعلى اليمين:
كاترينا بوتسو، إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
جيهان جاك، الإدارة الإفريقية
إليزابيث نيكوليتي، إدارة التواصل
رافي ألاو–دوشارم، إدارة تكنولوجيا المعلومات

المصادر والملحوظات

الشكل البياني ٢-١
الإنفاق على تنمية القدرات كنسبة من أنشطة صندوق النقد الدولي الرئيسية
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات في مكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، ومكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٢
الإنفاق على تنمية القدرات، السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات في مكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، ومكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٣
أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات في مكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، ومكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٤
أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات في مكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، ومكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُصنَّف الاقتصادات المتقدمة وفق عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، والبلدان النامية منخفضة الدخل حسب تعريف صندوق النقد الدولي. وتتضمن اقتصادات الأسواق الصاعدة ومتوسطة الدخل تلك الاقتصادات غير المصنفة ضمن الاقتصادات المتقدمة أو البلدان النامية منخفضة الدخل.

الشكل البياني ٢-٥
أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب الموضوع
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات في مكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، ومكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٦
المشاركة في التدريب حسب المناطق الأصلية للمشاركين، السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١
المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب لمعهد تنمية القدرات، الذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع غيره من الإدارات الأخرى في المقر الرئيسي للصندوق ومراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات صندوق النقد الدولي عبر الإنترنت التي أكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدورات الإدارات الوظيفية في الصندوق خارج نطاق برنامج التدريب الذي يقدمه معهد تنمية القدرات.

الشكل البياني ٢-٧
المشاركة في التدريب حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢١
المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب لمعهد تنمية القدرات، الذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع غيره من الإدارات الأخرى في المقر الرئيسي للصندوق ومراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات صندوق النقد الدولي عبر الإنترنت التي أكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدورات الإدارات الوظيفية في الصندوق خارج نطاق برنامج التدريب الذي يقدمه معهد تنمية القدرات.

أكبر عشرة شركاء لصندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات، وأكبر عشرة بلدان متلقية للمساعدة الفنية وأكبر عشرة بلدان متلقية للتدريب حسب عدد المشاركين
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات في مكتب الميزانية والتخطيط بالصندوق، ونظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

٢ أغسطس ٢٠٢١

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢١، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، تُعرض الميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي، في الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت. ويعرض الملحق السادس وكذلك الرابط الإلكتروني www.imf.org/AR2021 الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢١ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت عملية التدقيق الخارجي لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيدة جوديث لوبيز (رئيسا)، والسيد بسام الحاج والسيد جاك إيتوڤنان، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستالينا غورغييفا
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢١
طالع المزيد في شبكة الإنترنت
WWW.IMF.ORG/AR2021

يمكنك الحصول على التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ أو تنزيله إلكترونيا إلى جانب الملحق السادس بعنوان «الكشوف المالية» بإحدى طريقتين: إما بكتابة العنوان الإلكتروني في المتصفح على جهاز الكمبيوتر، أو عن طريق المسح الضوئي لرمز الاستجابة السريعة (QR) في هذه الصفحة. ونأمل أن تقوموا بزيارة الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي واستعراض كل الموارد التي تحتوي عليها.
www.imf.org/AR2021

أعد هذا التقرير السنوي قسم الناشر بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة مختلفة من إدارات الصندوق. وأشرف كل من كريستوف روزنبرغ وليندا كين على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، في ظل توجيهات لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة بابلو مورينو. وباشرت أناليزا بالا مهام المحرر الرئيسي، وتولت السيدة ولاء البرعصي مهام مدير المشروع. وشغلت دينيس بيرغيرون منصب مدير الإنتاج، وقدمت كريستال هيرمان المساعدة في التصميم الرقمي. تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية، إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي.

© صندوق النقد الدولي ٢٠٢١. جميع الحقوق محفوظة.

التصميم: Feisty Brown www.feistybrown.com
تصميم الصفحة الإلكترونية: Cantilever https://cantilever.co

الصور الفوتوغرافية:

Alamy Stock Photo/Elizabeth Foster/Stockimo: الغلاف، أعلى اليمين
IMF Photo/Lisa Marie David: الغلاف، أعلى اليسار
Shutterstock/Mario Rollon: الغلاف، الوسطى على اليمين
IMF Photo/Cory Hancock: الغلاف، الوسطى على اليسار
Getty Images/Sirisak Boakaew: الغلاف، السفلى على اليمين
Alamy Stock Photo/Andia: الغلاف، السفلى على اليسار
IMF Photo/Stephen Jaffe: الغلاف الأمامي الداخلي، العلوية على اليمين
Getty Images/Yasser Chalid: الغلاف الأمامي الداخلي، العلوية على اليسار
Getty Images/PeopleImages: الغلاف الأمامي الداخلي، الوسطى على اليمين
Getty Images/saravutvanset: الغلاف الأمامي الداخلي، الوسطى في المركز
Shutterstock/papai: الغلاف الأمامي الداخلي، الوسطى على اليسار
Getty Images/Thierry Dosogne: الغلاف الأمامي الداخلي، السفلى على اليمين
IMF Photo/Cyril Marcilhacy: الغلاف الأمامي الداخلي، السفلى على اليسار
IMF Photo/Kim Haughton: صفحة ٣
IMF Photo/Raphael Alves: الصفحتان ٦–٧
Getty Images/Patrick Meinhardt: صفحة ٩
IMF Photo/Stephen Jaffe: الصفحتان ١٠–١١
IMF Photo/Ebun Akinbo: صفحة ١٢
IMF Photo/Joaquin Sarmiento: صفحة ١٣
IMF Photo/Raphael Alves: صفحة ١٥
IMF Photo/Kim Haughton: صفحة ١٦
IMF Photo/Lisa Marie David: الصفحتان ١٨–١٩
Getty Images/Mlenny: الصفحتان ٢٠–٢١
Getty Images/Nikada: صفحة ٢٢
IMF Photo/Stephen Jaffe صفحة ٢٤
IMF Photo/Stephen Jaffe: صفحة ٢٥، على اليمين
IMF Photo/Melissa Alcena: صفحة ٢٥ على اليسار
Getty Images/John Coletti: صفحة ٢٦
IMF Photo/James Oatway: صفحة ٢٧
IMF Photo/Joaquin Sarmiento: صفحة ٢٨، على اليمين
IMF Photo/Jeff Moore: صفحة ٢٨ على اليسار
IMF Photo/Joshua Roberts: صفحة ٣٦
IMF Photo/Joshua Roberts: صفحة ٣٧
IMF Photo/Cliff Owen: صفحة ٤٦
IMF Photo/Kim Haughton & Cory Hancock: الصفحات ٤٨–٥١
IMF Photo/Kim Haughton & Cory Hancock: صفحة ٥٣
IMF Photo/Stephen Jaffe: صفحة ٥٤
IMF Photo/Roger Anis: صفحة ٥٧
IMF Photo/Stephen Jaffe: صفحة ٥٨
IMF Photo/Stephen Jaffe: صفحة ٥٩
IMF Photo/Cory Hancock: صفحة ٦٠
IMF Photo/Cory Hancock: صفحة ٦١ على اليمين وعلى اليسار
Getty Images/Priscila Zambotto: صفحة ٦٣
IMF Photo/Stephen Jaffe: الصفحتان ٦٤–٦٥
IMF Photo/Alan Karchmer: صفحة ٦٦
IMF Photo/Kateryna Botsu: صفحة ٦٨، العلوية على اليمين
IMF Photo/Jehann Jack: صفحة ٦٨، العلوية على اليسار
IMF Photo/Elizabeth Nicoletti: صفحة ٦٨، السفلى على اليمين
IMF Photo/Rafi Alao-Ducharme: صفحة ٦٨، السلفى على اليسار

«يجب على صناع السياسات أن يتخذوا الإجراءات الصحيحة الآن بإتاحة فرصة عادلة للجميع - ليس في الحصول على جرعة لقاح في الذراع وحسب، بل بإتاحة الفرصة لهم لعيش حياة أفضل وإتاحة الفرصة للاقتصادات المعرضة للمخاطر».

كريستالينا غورغييفا
مدير عام صندوق النقد الدولي

ISBN-13: 978-1-51354-905-5

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢١